وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

أثر الحوكمة البنكية في إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية جيجل

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطلبة:

- هريدة آية
- خسراني جهان

تحت إشراف الأستاذ:

ياسر عبد الرحمان

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ سفيان زايدي	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ ياسر عبد الرحمان	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ بوخلوط صورية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا اللهم صلي

وسلم وبارك على سيدنا محمد أشرف خلقك

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى والدي الكريمين

اللذين كنا سندي وظلي في كل خطوة

حفظهما الله ورعاهما وأمدهما بمزيد من الصحة والعافية

إلى إخوتي والعائلة الكريمة من الأعمام والأخوال من قريب أو من بعيد وإلى

صديقتي في العمل جهان.

مني كل الشكر

أية

الإهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا اللهم صلي وسلم

وبارك على سيدنا محمد أشرف خلقك

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى والدي الكريمين

اللذين كنا سندي وظلي في كل خطوة

وإلى أخواتي شهيناز وأولادها الغاليين ميلينا وزاكي،

وأختي سارة وبنتها صوفيا، وبنات خالتي ريم ونورهان و إلى كل خالاتي وأخوالي.

كل الشكر إلى صديقاتي اللذين سنادوني

مريم، ريمة، نهى، سناء وإلى صديقتي في العمل آية لكم مني كل الشكر والحب.

جهان

شكر

قال الله تعالى

"قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا إنك انت العليم الحكيم"

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه

الذي اعاننا في اعداد هذا العمل المتواضع

ويطيب لنا عرفانا بالجميل ان نتقدم بخالص الشكر والتقدير

للأستاذ المشرف "ياسر عبد الرحمان"

الذي لم يدخر جهدا في نصحنا وارشادنا

كما نتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذ "فاروق بوقريط" على توجيهاته القيمة لنا

كما لا ننسى أن نشكر أسرة قسم علوم التسيير أساتذة واداريين

وكل الزملاء طلبة وطالبات السنة الثانية ماستر إدارة مالية دفعة 2023/2022.

وشكرا الى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

آية جحمان

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي أثر تطبيق الحوكمة في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي الملائم لطبيعة الموضوع، كما تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من مفردات عينة الدراسة والبالغ حجمها 45 موظفا من مختلف الوكالات البنك على مستوى الولاية تم اختيارهم بطريقة عشوائية، ولتحليل البيانات المجمعة إحصائيا تمت الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

خلصت الدراسة إلى وجود أثر دال إحصائيا لتطبيق الحوكمة في إدارة الخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل، وهذا الأثر راجع إلى تأثير بعد المساءلة، كما كشفت النتائج عدم وجود أثر لأبعاد (الإفصاح، الثقة والشفافية) في إدارة المخاطر المالية بالبنك محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الإفصاح، الثقة، الشفافية، المساءلة، إدارة المخاطر المالية.

Résumé

Cette étude vise à investiguer l'impact de la gouvernance en gestion des risques financiers à la Banque de Développement Agricole et Rural de la wilaya de Jijel. Pour ce faire, l'approche descriptive la plus appropriée à la nature du sujet a été adoptée, le questionnaire a aussi été utilise comme outil principal de récolte de données à partir d'un échantillon constitué de 45 employés des agences différentes de la Banque au niveau de la wilaya et qui ont été choisis de façon arbitraire. Afin d'analyser les données récoltées et d'en faire des statistiques, le logiciel de statistiques pour les fichiers de sortie en sciences sociales (SPSS) a été utilisé.

L'étude a conclu qu'il y avait statistiquement un réel impact à l'application de la gouvernance en gestion de risques financiers à la Banque de Développement Agricole et Rural de la wilaya de Jijel et cet impact est dû à l'aspect de la responsabilisation et non pas aux aspects de la divulgation, de la confiance et de la transparence.

Mots-clés : gouvernance, divulgation, confiance, transparence, responsabilisation, gestion des risques financiers.

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	I
قائمة الأشكال	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة	8
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة ونشأتها	8
المطلب الثاني: خصائص الحوكمة	10
المطلب الثالث: أهمية الحوكمة	12
المطلب الرابع: أهداف الحوكمة	13
المطلب الخامس: مبادئ الحوكمة	14
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المالية	16
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية	17
المطلب الثاني: أنواع المخاطر المالية وإدارتها	19
المطلب الثالث: الجهات الفاعلة في إدارة المخاطر المالية ومراحلها	22
المطلب الربع: أساليب إدارة المخاطر المالية	25
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسة	27
المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالحوكمة	27
المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بإدارة المخاطر المالية	31
المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر المالية	35
المطلب الرابع: التعقيب عن الدراسات السابقة	36
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	

تمهيد	39
المبحث الأول: إجراءات وأدوات الدراسة	40
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	40
المطلب الثاني: تصميم أداة الدراسة	41
المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة	42
المطلب الرابع: أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة	48
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	49
المطلب الأول: عرض البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة	49
المطلب الثاني: عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول الحوكمة	52
المطلب الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول إدارة المخاطر المالية	58
المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها	60
خلاصة الفصل	66
الخاتمة	68
قائمة المراجع	70
الملاحق	77

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج الدراسة	هـ
02	خصائص الحوكمة	11
03	أهمية الحوكمة	13
04	مراحل إدارة المخاطر	24

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	توزيع ليكارث الخماسي	41
02	فئات سلم ليكارث الخماسي ودلالتها	42
03	صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول (الإفصاح)	43
04	صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني (الثقة)	43
05	صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث (الشفافية)	44
06	صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الرابع (المساءلة)	44
07	صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الحوكمة والمحور الكلي	45
08	صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور إدارة المخاطر المالية	46
09	معامل الثبات ألفا كرو نباخ لمحور الاستبانة	47
10	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	49
11	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	50
12	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	51
13	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	51
14	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد الافصاح	52
15	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد الثقة	53
16	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بعبارات بعد الشفافية	55

17	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد المساءلة	56
18	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي للحوكمة	57
19	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمحور إدارة المخاطر المالية	59
20	اختبار التوزيع الطبيعي (الالتواء والتفلطح)	61
21	اختبار التعددية الخطية (معامل تضخم التباين والتباين المسموح)	61
22	نتائج تحليل تباين الانحدار المتعدد (المتغير التابع: إدارة المخاطر المالية)	62
23	نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأثر أبعاد الحوكمة في إدارة المخاطر المالية	63

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبانة	77
02	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبانة	81
03	صدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة	82
04	معامل ألفا كرو نباخ	89
05	التكرارات والنسب المئوية لمحاور البيانات الشخصية والوظيفية	90
06	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء العينة حول عبارات الاستبانة	91
07	اختبار طبيعة توزيع متغيرات الدراسة	97
08	اختبار التعددية الخطية لمتغيرات الدراسة	97
09	اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية	97

مقدمـــــة

يعتبر قطاع البنوك من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيرا في المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية، خاصة في ظل العولمة وما أسفرت عنه من تحرر الأسواق وحرية تنقل رؤوس الأموال، وإزالة القيود أمام البنوك من أجل العمل والاستثمار في بعض القطاعات الأخرى، باعتبارها المصدر الوحيد لتمويل غالبية المشاريع كل هذا دفع بالبنوك إلى تحمل ومواجهة مخاطر عديدة خلال مسارها ومن بين أهم المخاطر التي تواجه البنوك المخاطر المالية والتي تتنوع ما بين مخاطر السيولة ومخاطر سوق ومهما كان نوع المخاطر التي يوجهها البنك لابد من وجود وسائل وآليات وإجراءات لإدارتها ومن أجل ذلك تضافرت جهود السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات الدولية وأيضا قطاع البنك على وضع تدابير من شأنها تحقيق التوازن بين تحقيق الأهداف المالية والحد من التعرض للمخاطر المالية، ولعل أحدث ما توصلت إليه في هذا المجال ما عرف بـ"الحوكمة" والتي تعتبر وسيلة هامة نحو تحسين سياسات وممارسات الهيكل البنكي وكذا ترشيد عمل إدارة المخاطر المالية.

من خلال ما سبق برز مفهوم الحوكمة كنتيجة لعديد من الأزمات الاقتصادية والمالية، وفضائح الفساد المالي والمحاسبي التي طالت عديد من الدول، والتي كان أخرها أزمة 2008 التي كانت البنوك سببا مباشرا لها بسبب إفراطها في القروض العقارية، وغياب آليات الحوكمة في البنوك، فلقد أثبتت التجارب السابقة أن عدم الالتزام بقواعد وممارسات الحوكمة له عواقب وخيمة على المؤسسات بشكل عام والبنوك بشكل خاص قد تؤدي إلى درجة الإفلاس، لذا تهدف الحوكمة إلى دعم وتعزيز إدارة المخاطر المالية في البنوك من خلال الالتزام بمجموعة من المبادئ، مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لسنة 2004، مبادئ لجنة بازل للرقابة البنكية لسنة 2006 لزيادة الثقة بين مختلف الأطراف ذات الصلة بها من خلال تعزيز المساءلة، الإفصاح والشفافية.

1.إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق وقصد الالمام بموضوع أثر تطبيق الحوكمة في إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الحوكمة في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل؟**

وحتى نتمكن من فهم الإشكالية العامة والإجابة عليها قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية:

- هل يوجد أثر للإفصاح في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–؟
- هل يوجد أثر للثقة في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–؟
- هل يوجد أثرا لشفافية في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–؟
- هل يوجد أثرا للمساءلة في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–؟

2. فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية انطلقنا من الفرضية الرئيسية التالية: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحوكمة في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.** وتندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمبدأ الافصاح في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمبدأ الثقة في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمبدأ الشفافية في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمبدأ المساءلة في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

3. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية للوصول إلى الأهداف التالية:

- تقديم إطار مفاهيمي خاص بالحوكمة وإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية؛
- التعرف على أنواع المخاطر المالية في المصارف التجارية؛
- معرفة مدى التزام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل بمبادئ الحوكمة؛
- الكشف عن مستوى ممارسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل لإدارة المخاطر المالية؛
- معرفة ما إذا كان هناك أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة في البنك محل الدراسة في إدارة المخاطر المالية.

4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- تناولنا نقطتين أساسيتين: الأولى وهي الحوكمة التي تعد من المواضيع المعاصرة، لأن وجودها ارتبط بالتحكم في المخاطر المالية، من خلال تحقيق الإفصاح، الثقة، الشفافية والمساءلة، أما النقطة الثانية فهو موضوع إدارة المخاطر المالية الذي يعتبر أيضا من المواضيع الحديثة الذي زادت أهمية دراستها من الناحية النظرية والتطبيقية، باعتبارها ضرورية من أجل ضمان الاستقرار المالي للبنوك؛
- التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالحوكمة، مبادئها وأهميتها، بالإضافة أيضا إلى محاولة تحديد أهم المفاهيم الخاصة بالمخاطر المالية وأساليب إدارتها في البنوك.

5. أسباب اختيار موضوع الدراسة

يمكننا حصر أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فيما يلي:

- الرغبة في الاطلاع على موضوعات الحوكمة وإدارة المخاطر المالية باعتبارها من المواضيع الهامة في العصر الحالي؛
- ارتباط الموضوع بمجال التخصص إدارة مالية؛
- الرغبة في توسيع الاطلاع الشخصي وزيادة المعلومات المرتبطة بمجال التخصص؛
- التعرف على مختلف أبعاد الموضوع في الواقع.

6. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على متغيرين، الحوكمة كمتغير مستقل بأبعاده (الإفصاح، الثقة، الشفافية والمساءلة)، وإدارة المخاطر المالية كمتغير تابع؛
- **الحدود البشرية:** تم إجراء الدراسة الميدانية على عينة حجمها 45 موظف من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل؛
- **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية جيجل والمتمثلة في (وكالة جيجل، وكالة الطاهير، وكالة العوانة)؛
- **الحدود الزمنية:** أجريت الدراسة خلال السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2022-2023.

7. منهج الدراسة

انطلاقا من طبيعة موضوع الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي القائم على دراسة ظاهرة معينة، كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا سواء باستخدام الأسلوب الكيفي أو الكمي، التعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، وهذا تم استخدامه في الجانب النظري للدراسة أما الكمي فيصف الظاهرة من خلال أرقام وجداول موضحا فيها حجم الظاهرة وارتباطها بالظواهر الأخرى، وتم استخدام هذا الأسلوب في الجانب الميداني انطلاقا من البيانات التي تم تحميلها من مفردات عينة الدراسة.

والمنهج الوصفي لا يقتصر على جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة معينة، بل لابد من تصنيف هذه البيانات وتنظيمها وتحليلها بهدف فهم واقع الظاهرة كما هو، لأجل الوصول إلى استنتاجات وتعميمات لتحسين الواقع وتطويره.

كما تمت الاستعانة لإنجاز هذا العمل بمجموعة من المصادر والمراجع والمتمثلة أساسا في الكتب المجلات العلمية الرسائل والأطروحات الجامعية ذات الصلة بموضوع الدراسة، ولمعالجة البيانات التي تم تجميعها من مفردات عينة الدراسة استخدمنا البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss).

8. هيكل الدراسة

انجز هذا البحث وفقا لما تمليه مقتضيات البحوث في هذا المجال، بإتباعنا لمنهجية امراد، وجاء مؤلفا من مقدمة كانت عبارة عن مدخل للموضوع، وفصلين: أولهما نظري والثاني تطبيقي وخاتمة.

يتناول كل فصل ما يلي:

الفصل الأول: تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، من خلال ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مدخل الحوكمة وفي المبحث الثاني الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المالية أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى عرض وتحليل دراسات السابقة.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل– التي بدوره تم تقسيمه إلى بحثين حيث تناول المبحث الأول إجراءات وأدوات الدراسة وتناول المبحث الثاني عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

9. نموذج الدراسة

ويمكن توضيح نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

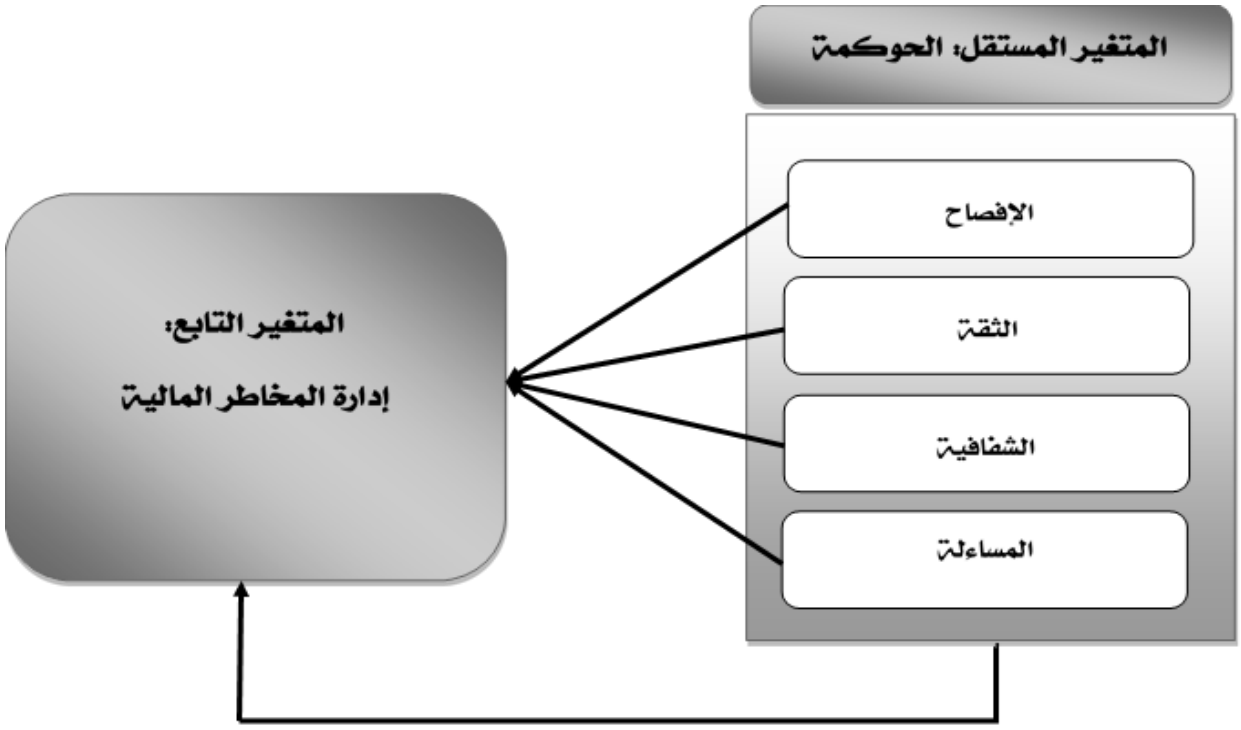

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الأدبيات السابقة.

يتضح من الشكل (1) إن الدراسة تضم متغيرين هما المتغير المستقل (الحوكمة) الذي يتضمن مجموعة من المتغيرات الفرعية، والمتغير التابع (إدارة المخاطر المالية)، حيث تكون فلسفة النموذج أعلاه على افتراض وجود أثر مباشر بين المتغير المستقل بمتغيراته الفرعية على المتغير التابع.

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المالية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

خلاصة

تمهيد:

تعتبر المخاطر المالية جزء لا يتجزأ من عمل البنوك والمؤسسات المالية خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي، واستحداث أدوات مالية جديدة في الأسواق ساهمت في حدة المخاطر ضمن بيئة أعمال هذه البنوك، ومن أجل التكيف مع حدة هذه التغيرات البنكية والتعرف على كيفية إدارتها، اهتمت السلطات الرقابية بوضع تشريع بنكي دولي للتقليل من الأخطار المالية التي قد تتعرض لها البنوك، مما ساهم في ظهور ما يعرف بالحوكمة وضرورة تطبيق مبادئها، بالإضافة إلى تبني قواعد لجنة بازل باعتبارها الحكم السليم سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى المؤسسات المالية وحجر الأساس في النموذج الناشئ للتنمية البنكية.

ومن هنا تبرز أسباب ودوافع الاهتمام بمفهوم الحوكمة، ولهذا حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لأهم العناصر المرتبطة بها وبإدارة المخاطر المالية من خلال عرض النقاط التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المالية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة

تعتبر الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي ترتبط بإدارة المؤسسات والمنظمات، وتهدف لضمان سلوكيات وإجراءات فعالة في إدارة الأعمال والموارد والإدارات المالية، كما أن تطبيقاتها تعتبر أكثر أهمية وتعقيدا في القطاع المالي أكثر من القطاعات الأخرى حيث تؤثر بشكل كبير على طبيعة الحوكمة.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة ونشأتها

لقد أصبحت الحوكمة ضرورية في المؤسسات والبنوك وبالأخص في مجال إدارة المخاطر المالية، ولهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى بداية نشأة الحوكمة وإلى مفاهيمها الأساسية.

الفرع الأول: نشأة الحوكمة

تعود الجذور الأولى للحوكمة إلى الأزمة المالية لسنة 1929 وظهور نظرية الوكالة للأمريكيين "أدولف بيرل" و "جاردينر مينز" في 1932، مما دفعت الثورة الصناعية في حدوث انفصال بين الملكية والإدارة ما نتج عنه التشكيك في أداء ونزاهة المدراء التنفيذيون في ظل نقص الرقابة من قبل الملاك.

ومع مرور السنوات تزايدت فضائح الشركات الأمريكية والتي كانت بسبب فشل الرقابة المالية وانتشار الفساد المالي والإداري، مما عجل بإصدار قانون مكافحة ممارسة الفساد سنة 1977، أما في سنة 1985 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية المعروفة باسم "لجنة تريداوي" لتحديد أسباب سوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية، والتي أكد تقريرها الصادر في 1987 على وضع حد للتلاعبات في إعداد القوائم المالية وضرورة الإفصاح عن مدى فعالية الرقابة الداخلية، وهو ما يعتبر بداية الاهتمام بحوكمة الشركات، كما اهتمت بريطانيا خلال نفس الفترة بالحوكمة من خلال تشكيل "لجنة الجوانب المالية لحوكمة الشركات" المعروفة باسم لجنة كادبوري في 1991، والتي صدر تقريرها في ديسمبر 1992 بعنوان: "الجوانب المالية لحوكمة الشركات" الذي أكد على دور حوكمة الشركات في زيادة ثقة المستثمرين، وأصبح لزاما على كل الشركات ذكر مدى التزامها بتوصيات اللجنة في تقريرها السنوي. (طبيبل و بومدين، 2018، صفحة 34)

كما أن الحوكمة لم يتم إنشائها بطريقة عشوائية، بل استلزمتها حاجة ودفعت إليها رغبة، وأصبحت بحكم الضرورة مطلب حياة وأساس تواجد للمشروعات في عصر العولمة، ومن ثم تفاعلت معها كافة الكيانات الإدارية كنتيجة منطقية للواجب وثقافة الالتزام، والرغبة في التفوق والتقدم. (الخضيري، 2005، صفحة 31)

الفرع الثاني: تعريف الحوكمة

الحوكمة هي مجموعة من الأليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كلا من الانضباط والشفافية والعدالة بهدف تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل. (حسن السيسي، 2010، صفحة 34)

وبالتالي وبعد التطرق إلى مفهوم الحوكمة بشكل عام يمكن الإشارة إلى حوكمة الشركات، من خلال التعاريف الآتية:

التعريف الأول: كما تعرف حوكمة الشركات بالمفهوم الأوسع بكيفية وضع هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون، ولذلك فهي تعني بتطبيق قواعد ومبادئ تحكم العلاقة بين الشركة والأطراف المتقابلة معها بصورة تحقق الكفاءة والعدالة لكل الأطراف، كما تهدف إلى تعظيم ربحيتها وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين. (التويجري، 2007، صفحة 97)

التعريف الثاني: ويعرفها المجمع العربي للمحاسبين والقانونيين على أنها مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي لضمان تحقيق الأهداف والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم واستغلال موارد المؤسسة بشكل فعال. (حمودة، 2021، الصفحات 8-9)

وكذلك سنتطرق إلى مفهوم حوكمة البنوك، من خلال التعاريف الآتية:

- **التعريف الأول:** هي الطريقة التي يدار بها البنك من طرف الإدارة، والتي تتمثل في مجموع النظم والهياكل التنظيمية، والمعلومات المستخدمة في تحديد العلاقة فيما بين الهيئات المنظمة للبنك والبنوك أنفسهم، فضلا عن الأساليب السليمة التي يستند إليها مجلس الإدارة في تسيير جميع العمليات المطبقة من طرف البنك، وتقوم الحوكمة بتعيين دور البنوك ومسؤولياتها وسلطاتها وحقوقها. (مزيمش و شريقي، 2018، صفحة 210)
- **التعريف الثاني:** حوكمة البنوك هي الإطار المرجعي الذي يتضمن العلاقة بالبنك، بالطريقة التي تضمن استخدام الأصول المادية والمعنوية على النحو الذي يسمح بتعظيم قيمة البنك لصالح المساهمين والمودعين على المدى البعيد، مع الحفاظ على مصالح الأطراف الأخرى وهذا في ظل توافر البيئة المناسبة التي تعمل في ظلها هذه البنوك. (سدرة، 2013، صفحة 82)

- **التعريف الثالث:** وتعرف حوكمة البنوك بأنها مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها ليس فقط أمام المساهمين الذين

هم أساسا من منظومة حاكمية البنوك، ولكن أيضا أمام المودعين الذين هم أساسا الدائنون الرئيسيون للمصارف ومن ثم أمام أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع البنكي، وبالتالي فإن المقصود بحوكمة البنوك هو وضع الخطط والسياسات، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والإجراءات السليمة التي تضمن حسن تنفيذ وانتظام العمل على مختلف المستويات الإدارية. (حاكم محسن و حمد عبد الحسين، 2011، صفحة 32)

وبناء على كل ما سبق يمكن تعريف الحوكمة على أنها: مجموعة من المبادئ والممارسات التي تهدف إلى ضمان إدارة فعالة للبنوك والمؤسسات المالية وكذا تحسين الأداء المؤسسي وحماية مصالح المساهمين والعملاء وأصحاب المصلحة.

المطلب الثاني: خصائص الحوكمة

يشير العديد من الباحثين إلى أن هناك العديد من الخصائص للحوكمة، إلا أنه اعتمدنا في الدراسة الحالية على الخصائص المتمثلة في كل من الإفصاح، والثقة، والشفافية بالإضافة إلى المساءلة.

أولا: الإفصاح

ينبغي أن يكفل إطار ممارسات حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة (الموقف المالي، الأداء والملكية)، وتوصيل معلومات صحيحة وواضحة عن أداء الشركة عن طريق توفير نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية للإدارة والمساهمين فحسب بل لكل الجهات ذات صلة بالمؤسسة. (توايتية و معمري، 2019، صفحة 47)

ثانيا: الثقة

تعرف الثقة بأنها استعداد الشخص ليكون عرضة لأفعال شخص أخر بناء على توقع أن الطرف الآخر سوف يكون موثقا بغض النظر عن القدرة على مراقبته أو التحكم فيه، كما تعرف بأنها الدرجة التي يحمل الشخص موقفا ايجابيا اتجاه حسن نية الوصي وموثوقيته في حالة التبادل التي تكون محفوفة بالمخاطر. (نجيمي و بوطالب، 2020، صفحة 122)

ثالثا: الشفافية

تعرف بأنها مصطلح يشير إلى خلق بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة، وقابلة للفهم كافة الأطراف، فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات ومعاملات البنك الواردة في القوائم المالية، وهي تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى

مبادئ التقارير والقوائم المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات واعية. (خيضر ، رضا، و العيفة، 2018، صفحة 202)

كما يقصد بها بأنها الصدق والأمانة والدقة والشمول للمعلومات، التي تقدم عن أعمال البنك للأطراف الذين لا تمكنهم ظروفهم من الإشراف المباشر على أعمال البنك، التي لهم فيها مصالح لتعرف على مدى أمانة وكفاءة الإدارة، في إدارة أموالهم والمحافظة على حقوقهم وتمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة في علاقتهم بالبنك. (ماجن، 2020-2021، صفحة 88)

رابعا: المساءلة هي عملية تفعيل دور القانون في ملاحقة كل من يرتكب خطأ أو يتعدى على حقوق غيره بمخالفة قوانين وإقرارات ومواثيق الشرف بالنسبة لمجالات الأعمال والمهن، فالقانون يجب أن يسرى على الكل بدون تجاوزات. (غضبان، 2021، صفحة 344)

وبناء على ما سبق يمكن استخلاص الخصائص الأساسية التي تتميز بها الحوكمة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): خصائص الحوكمة

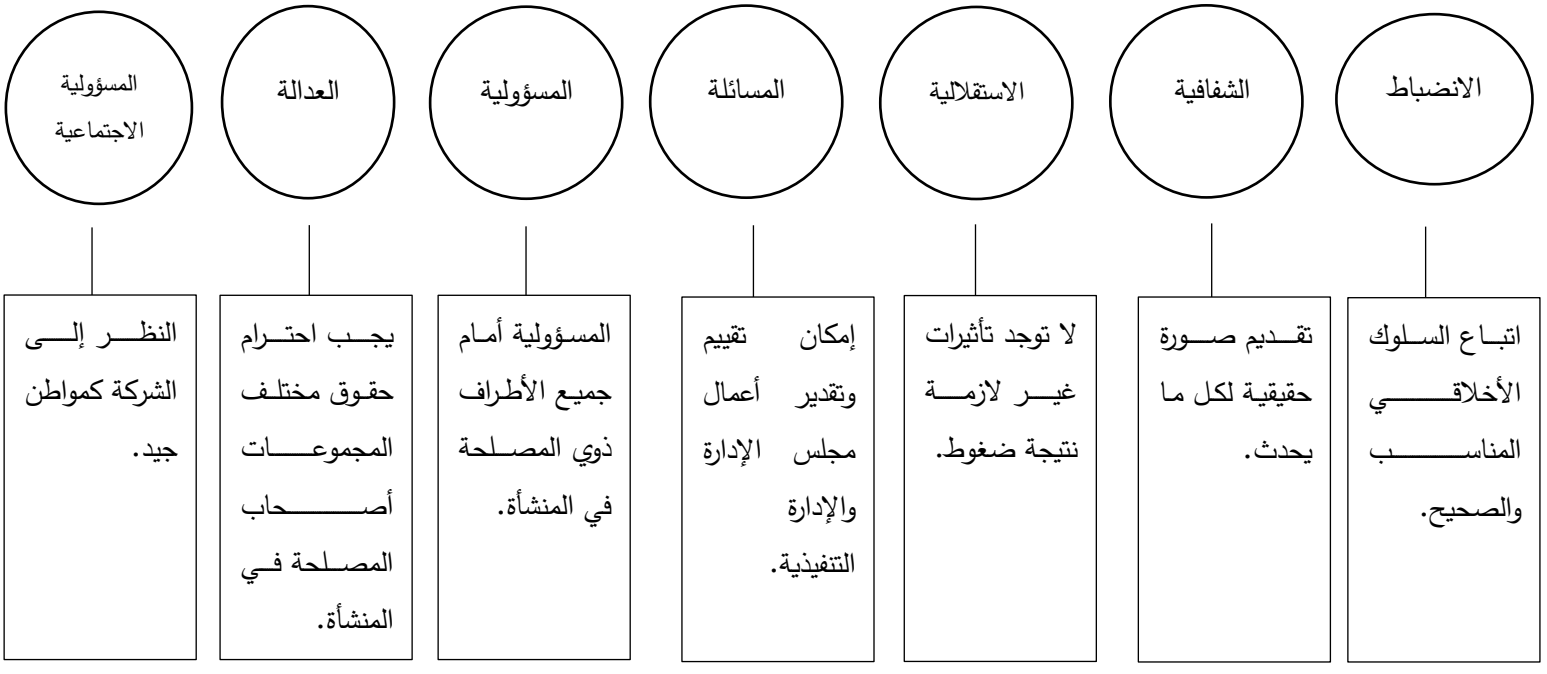

المصدر: (حماد، 2007، صفحة 25)

المطلب الثالث: أهمية الحوكمة

تزداد أهمية الحوكمة في البنوك مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث أن افلاس البنوك لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين، بل يمكن أن يؤثر على استقرار البنوك الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينها، وبالتالي يمكن القول أن التطبيق السليم للحوكمة تترتب عنه جملة من النتائج تعود بالنفع على البنك والجهاز المصرفي.

وتحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء البنكي والمحافظة على أمواله وموجوداته، مما يعزز فيه الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، ومن أهم مزايا تطبيق الحوكمة في البنوك نجد: (كتفي، 2015-2016، الصفحات 74-75)

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها البنوك ومن ثم الدول؛

- رفع مستوى الأداء للبنوك ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة؛

- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية؛

- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاد القرار ؛

- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا من المستثمرين الصغار أو من المستثمرين الكبار أم كانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائدهم، مع مراعاة مصالح المجتمع؛

- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة البنك أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح أهمية الحوكمة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2): أهمية الحوكمة

المصدر: (الخضيري، 2005، صفحة 58)

المطلب الرابع: أهداف الحوكمة

إن الحوكمة كنظام للرقابة والتسيير أصبح في عصرنا الحالي من الأساليب الإدارية المطلوب إتباعها، فتطبيق قواعدها وضوابطها بالشكل الجيد يحقق مجموعة من الأهداف ومن أبرزها ما يلي: (شيخي، معاريف، و زناقي، 2019، صفحة 34)

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة وحماية حقوق المساهمين وأموال الغير؛
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وتحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك؛
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.

هناك عدة أهداف أخرى تعمل الحوكمة على تحقيقها في البنوك هي: (بن رحمون و بوحفص، 2018، الصفحات 110-111)

- التأكد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للبنوك؛

– إيجاد الهيكل الذي تحدد من خلاله أهداف البنك، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء؛

– متابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء البنوك، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة البنك والمساهمون ممثلين في الجمعية العمومية للمصرف؛

– عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه؛

– تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛

– إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، والاطلاع على دور المراقبين بالنسبة لأداء البنوك.

المطلب الخامس: مبادئ الحوكمة

تعتبر الحوكمة من أهم الميكانزميات التي يتم تطبيقها في البنوك، هذه الأهمية تبرز من خلال تحسين أداء هذه الأخيرة، ونتيجة لهذه الأهمية فقد قامت لجنة بازل بالانتقال من تطبيق مبادئ الحوكمة من على المؤسسات إلى النظام البنكي والمالي، كما عمدت مؤسسة التمويل الدولية على اصدار إرشادات لتقييم تطبيقها دوريا من أجل تفعيل وتطبيق الصحيح لهذه المبادئ، وفي هذا الإطار يمكن التطرق إلى أهم هذه المبادئ من خلال ما يلي:

الفرع الأول: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المقصود بمبادئ الحوكمة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المؤسسة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، وأشار أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وضعت مبادئ عامة للحوكمة، تتمثل فيما يلي: (ميثاني، الجمال، و الشكري، 2016، صفحة 47)

– توافر إطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق مع دور القوانين ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون؛

– حفظ حقوق المساهمين كلهم من حيث حقهم في نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد مجز من الأرباح ومراجعة القوائم المالية والحق بالمشاركة الفعالة في اجتماعات الهيئة العامة؛

– المساواة في التعامل بين المساهمين من حيث الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت والمشاركة في القرارات الأساسية والحق في الاطلاع على الممارسات كلها التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

– احترام دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة (المساهمين، المقرضين، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، القوى العاملة، المجتمع) وتعويضهم عن أي انتهاك لحقوقهم القانونية وإفساح المجال أمامهم للمشاركة الفعالة في الرقابة على الشركة؛

– الإفصاح العادل وفي الوقت المناسب عن دور مراقب الحسابات وملكية النسبة العظمى من الأسهم والتصرفات المالية لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين وأصحاب المصالح؛

– تحديد الحقوق والواجبات القانونية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكيفية اختيارهم للأعضاء ودورهم في الإشراف المناط بهم على الإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح ولجنة المراجعة.

الفرع الثاني: مبادئ لجنة بازل

وضعت لجنة بازل للرقابة البنكية سنة 1999 مجموعة من التعليمات والإرشادات الخاصة بالحوكمة في المؤسسات البنكية والمالية، حيث تم تعديلها سنة 2006 وفق المبادئ الثمانية التالية: (شيخي، معاريف، و زناقي، 2019، صفحة 34)

– **المبدأ الأول:** ينبغي على أعضاء مجلس المدراء أن يكون مؤهلين لمناصبهم ولديهم فهم واضح لدورهم في الحوكمة، وأن يكون مؤهلين لممارسة الحوكمة السليمة في البنك؛

– **المبدأ الثاني:** ينبغي على مجلس المدراء الموافقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك وعلى قيمه، التي يتم الإبلاغ عنها في جميع أنحاء المنظمة؛

– **المبدأ الثالث:** ينبغي على مجلس المدراء وضع وتعزيز خطوط واضحة للمسؤولية الاجتماعية والمساءلة في جميع أنحاء المنظمة؛

– **المبدأ الرابع:** ينبغي على مجلس المدراء ضمان وجود إشراف ملائم من قبل الإدارة العليا بما يتوافق مع سياسته؛

– **المبدأ الخامس:** ينبغي على المجلس والإدارة العليا الاستخدام الفعال للعمل الذي تقوم به وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعون الخارجيون ووظائف الرقابة الداخلية؛

– **المبدأ السادس:** ينبغي على المجلس ضمان أن سياسات وممارسات المكافآت تتلاءم مع ثقافة البنك؛ أهدافه الطويلة الأجل، إستراتيجيته وبيئته الرقابية؛

– **المبدأ السابع:** ينبغي إدارة البنك بطريقة شفافة؛

– **المبدأ الثامن:** ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك.

ونظرا لتوجه الدول نحو تطبيق سبل التحليل المالي والبنكي ظهرت معالم جديدة لاتفاقية بازل في شكل يواكب التغيرات الحاصلة في مجال المال والأعمال وهو ما عرف ببازل 2 و3: (شيخي، معاريف، و زناقي، 2019، الصفحات 34-35)، والتي يمكن الإشارة إليها من خلال النقاط الآتية:

حيث ركزت **أهم مبادئ بازل 2** على ثلاث مبادئ أساسية تمثلت فيما يلي:

– **المبدأ الأول:** ضرورة تحديد المتطلبات الدنيا لرأس المال؛

– **المبدأ الثاني:** الحرص على تفعيل الرقابة الاحترازية من خلال التناسق بين كفاية رأس المال وحجم المخاطر؛

– **المبدأ الثالث:** الحرص على انضباط السوق من خلال بناء نظام اتصال ناجح مبني على الشفافية لتسهيل تقييم المخاطر بدقة.

أما بخصوص **أهم مبادئ بازل 3** حيث ركز القائمون في لجنة بازل على إدخال عدة إصلاحات مست مبادئ بازل 2 لتدارك ما جاء بها من نقائص وسلبيات ونوجزها فيما يلي:

– **المبدأ الأول:** الحرص على زيادة احتياطي رأس المال في البنوك وتحسين نوعيته؛

– **المبدأ الثاني:** التركيز على كل المخاطر التي تواجهها البنوك دون الاستصغار أو عدم الاهتمام ببعضها؛

– **المبدأ الثالث:** زيادة الحرص على ضرورة التصريح الكلي والشامل بجميع المخاطر التي تواجه البنوك بغض النظر عن حجمها.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المالية

لم تعد البنوك تهتم باكتشاف المخاطر المالية بقدر اهتمامها بإدارتها، لأن مستقبل البنوك أصبح مرهونا بمدى قدرة البنك على احتواء المخاطر التي يتعرض لها، لذلك سيكون تركيزنا في هذا الإطار على مفهوم إدارة المخاطر المالية مع إبراز أهدافها ومراحل إدارتها بالإضافة الى ذكر أنواع المخاطر المالية.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية

إن الواقع يبين لنا أن البنوك عرضة للعديد من المخاطر المالية التي تؤثر سلبا على أداءها، مما جعل موضوع إدارتها من المواضيع المهمة التي تشغل البنوك، الأمر الذي دفعنا إلى التساؤل عن مفهومها وأهميتها وكذا أهدافها.

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالمخاطر المالية والتي تختلف حسب وجهات نظر الباحثين ومن بينها ما يلي:

- **التعريف الأول:** تعرف بأنها "تلك العملية التي يتم من خلالها مواجهة المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان الفهم الكامل لها، بالإضافة إلى تغيير شكل العلاقة بين العائد والخطر المرتبطين بالاستثمار في المؤسسة وتسعى إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي الوقاية من الخسائر تعظيم درجة الاستقرار في الأرباح، تدنية تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة. (كلاش و بهلول، 2020-2021، صفحة 440)
- **التعريف الثاني:** هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب. (كلاش و بهلول، 2022، صفحة 630)
- **التعريف الثالث:** إدارة المخاطر المالية تتضمن كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد. (معتوق، 2015-2016، صفحة 178)
- **التعريف الرابع:** تعرف على أنها عبارة عن تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول المالية للبنك، وبصفة أخرى فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها. (كتفي، 2015-2016، صفحة 13)

ومن خلال التعاريف السابقة: "يتضح أن إدارة المخاطر المالية منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر".

الفرع الثاني: أهمية إدارة المخاطر المالية

تتمثل أهمية إدارة المخاطر المالية في البنوك فيما يلي: (بورقبة و زرارقي، 2015، صفحة 126)

– تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛

– المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناء عليها وضع خطة وسياسة العمل واتخاذ قرارات التسعير؛

– تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية؛

– مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات لجنة بازل.

الفرع الثالث: أهداف إدارة المخاطر المالية

تسعى إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية إلى مجموعة من الأهداف وهي: (زناقي و معاريف، 2018، صفحة 341)

– إدارة المخاطر من خلال تعظيم العوائد وخلق فرص وفي نفس الوقت مع تخفيض الخسائر وحماية الأصول؛

– حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توكيد الأرباح رغم الخسائر المتعرضة لها؛

– تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها؛

– تعتبر إدارة ومراقبة المخاطر جزء من الإستراتيجية العامة للبنك التي تطرح فيها للقاءات الدورية؛ حيث تعمل على الاهتمام بتنافسية البنك، التطورات في أسواق البنوك، أسعار الصرف، أي أن البنك بدون وجود إدارة مخاطر وثقافة التحوط من المخاطر يمكن أن يتأخر في مواجهة التغيرات والخسائر المتوقعة؛

– قياس المخاطر من أجل التحكم فيها، ويمكن أن يكون هذا القياس كميا أو بيانيا، أو بطريقة خاصة بكل بنك يتم تصميمها؛

– المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين؛

– ضمان كفاية الموارد في حالة وقوع الخطر والخسارة، والقدرة على أداء الالتزامات القانونية، واستقرار الأرباح لضمان نمو واستمرارية البنك؛

– إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتان مربوطتان مع بعضهما البعض ولا يجوز فصلها، حيث ان عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر المالية وإدارتها

تتعرض البنوك بمختلف أنواعها إلى العديد من المخاطر المالية خاصة مع تطور النشاط المصرفي والمنتجات التمويلية التي تقدمها، وفيما يلي سنقوم بذكر أنواع هذه المخاطر المالية وكيفية إدارتها.

الفرع الأول: أنواع المخاطر المالية

للمخاطر المالية أنواع عديدة تواجه البنوك أو المؤسسات المالية ومن بينها ما يلي:

1. المخاطر الائتمانية: كما تعرف بأنها مخاطر الطرف المقابل، فهي الخطر الأول الذي تواجهه البنوك وذلك لأنها مرتبطة بالنشاط الأساسي الذي يمارسه البنك المتمثل في الوساطة المالية، حيث يحتل هذا النوع من الخطر مكانا خاصا لأنه يعتمد على العلاقة الأولية بين البنك وعملائه القائمة على أساس الثقة كما أن الفوائد المترتبة عن القروض تمثل المصدر الرئيسي لربحية البنك، كما تعرف بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته عند تاريخ استحقاقها. (كتفي، 2015–2016، صفحة 6)

2. مخاطر السيولة: تحدث مخاطر السيولة عند عجز البنك عن الوفاء باحتياجات عملاء الفورية من السحب في الأجر القصير أو في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، وهناك رأي شائع بين عدد من المصرفيين الذين يرون مخاطر السيولة تتلخص في عجز البنك عن تسييل أي أصل من أصوله وبسرعة وبدون أي خسائر في قيمته. (شقيري، محمود، محمد الحداد، و سمير ذيب، 2012، صفحة 326)

3. مخاطر السوق: وهي تلك المخاطر التي تصاحب كل المتغيرات في ظروف السوق كالتذبذب في معدلات الفائدة، الأسعار ومعدلات الصرف. (بن رحمون و بوحفص، 2018، الصفحات 104–105)

4. مخاطر أسعار الصرف: يتمثل هذا النوع من المخاطرة في الخسائر التي يتكبدها البنك نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف حيث تحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الأصول والخصوم بذات العملات الأجنبية.

5. مخاطر أسعار الفائدة: إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل فإن البنك يتعرض لانخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر

الفائدة، ومن ثم ينخفض الناتج المصرفي الصافي بسبب التبديل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على قروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسطة.

6. مخاطر التسعير: يتعين على المصرف دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم الصرف بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي. (بن رحمون و بوحفص، 2018، الصفحات 104-105)

الفرع الثاني: كيفية إدارة المخاطر المالية

من خلال ما سبق سنتطرق إلى كيفية إدارة المخاطر المالية: (الخطيب، 2005، الصفحات 63-64)

1. إدارة المخاطر الائتمانية:

- معايير منح الائتمان وعمليات المتبعة الائتمانية: من العناصر الأساسية لأي نظام رقابي وجود تقييم مستقل لسياسات البنك وممارساته وإجراءاته المتعلقة بمنح القروض والاستثمارات؛
- تقدير جودة الموجودات وكفاية الاعتمادات والاحتياطات المخصصة لتغطية خسائر القروض: على المراقبين المصرفيين أن يتأكدوا من أن المصارف تضع وتتبع سياسات وممارسات وإجراءات ملائمة بشأن جودة الموجودات وكفاية الاعتمادات الاحتياطات المخصصة لتغطية خسائر القروض؛
- تكثيف المخاطر والتعرض لها على نطاق واسع: على المراقبين المصرفيين التأكد من أن لدى المصارف نظاما للمعلومات الخاصة بالإدارة تتيح للإدارة العليا للبنك تحديد المخاطر المركزة القائمة في حافظة القروض والاستثمارات، وعلى مراقبين أيضا أن يضع حدودا تحويطيه للحد من مخاطر الإقراض؛
- الإقراض لذوي الصلة: على المراقبين البنكيين منعا للتجاوزات التي تنشأ عن الإقراض لذوي الصلة أن يشرطوا على البنوك إقراض الشركات ذات الصلة والأفراد ذوي الصلة على أساس تجاري محض والتأكد من وجود مراقبة فعالة على منح هذه القروض بالإضافة إلى اتخاذ خطوات أخرى مناسبة لسيطرة على المخاطر أو الإقلال منه.

2. إدارة مخاطر السيولة:

إن الغاية من إدارة السيولة هي التأكد من قدرت البنك على مواجهة جميع التزاماته التعاقدية مواجهة تامة، أما العناصر الأساسية لأداره السيولة إدارة قوية فتشمل النظم الجيدة الخاصة بمعلومات الإدارة والسيطرة على السيولة، وتحليل احتياجات التمويل الصافي فب إطار تصورات بديلة، وتنويع مصادر التمويل، والتخطيط للحالات الطارئة، وعلى المراقبين البنكيين أن يتوقعوا من البنوك القيام بإدارة موجوداتها والتزاماتها وترتيباتها التعاقدية الخارجة عن الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كاملة، ومن الضروري أن تكون للبنوك قاعدة تمويلية متنوعة من حيث مصادر الأموال ومن حيث التحليل المفصل لاستحقاقات الالتزامات، وعليها أن تحافظ على مستوى كافي من الموجودات السائلة.

3. إدارة مخاطر السوق:

على المراقبين في البنوك التأكد من أن لدى البنك نظما تتيح قياسا دقيقا لمخاطر السوق ومتابعتها في السيطرة عليها بشكل كافي ويجب أن تكون لدى المراقبين السلطات الازمة لفرض حدود معينة أو تحديد رأس مال محدد على التعرض لمخاطر السوق، أو كلاهما معا إذا كان ذلك مبررا.

4. إدارة مخاطر أسعار الفائدة:

على المراقبين البنكيون مراقبة الطريقة التي تتبعها البنوك للسيطرة على مخاطر أسعر الفائدة، ومنها وجود إشراف فعال من جانب مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنوك، ووجود سياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر، ونظم لقياس المخاطر ومتابعتها وإجراءات للرقابة الشاملة، وفضلا عن ذلك يجب أن يتلقى المراقبون في الوقت المناسب معلومات كافية من البنوك كي يتمكنوا من تقدير مستوى المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة، ويجب أن تأخذ هذه المعلومات في الاعتبار بشكل مناسب مجموعة الاستحقاقات والعملات الموجودة في الحافظة المالية لكل بنك، بالإضافة إلى سائر العوامل ذات الصلة كالتمييز بين أنشطة المعاملات البنكية والمعاملات غير بنكية.

5. إدارة مخاطر سعر الصرف:

إدارة خطر سعر الصرف تتم من خلال تقنيات وتتمثل أهم هذه التقنيات فيما يلي: (قارة، طيب، و عرابش، 2019، صفحة 76)

- عدم التغطية؛
- التغطية النظامية؛
- التغطية الانتقائية؛

- إدارة خطر الصرف عن طريق التقنيات الداخلية (التقنيات ذات الصلة بالأجل، التقنيات المتعلقة بالعملة)؛
- إدارة خطر الصرف عن طريق التقنيات الخارجية (اللجوء إلى سوق الصرف، عمليات المبادلة، خيارات الصرف، التغطية باللجوء إلى شركات التأمين والوكالات المتخصصة).

المطلب الثالث: الجهات الفاعلة في إدارة المخاطر المالية ومراحلها

إن التحكم في المخاطر الملازمة لنشاط البنوك التجارية يتطلب مجموعة من الإجراءات، وهذه الأخيرة تكون في ظل نظام متكامل وشامل يقوم بتحديد مسؤولية كل الجهات المعنية بإدارة المخاطر وكذلك تحديد أهم المراحل الواجب إتباعها لإدارة المخاطر المالية بهدف الوصول إلى إدارة فعالة للمخاطر المالية.

الفرع الأول: الجهات الفاعلة في إدارة المخاطر المالية

إن مسؤولية المحافظة على النظام البنكي أصبحت مسؤولية مشتركة بين عدد من الأطراف الرئيسيين الذين يديرون أبعاد مختلفة، ويطلق على ذلك الشراكة في إدارة المخاطر، وتجدر الإشارة إلى أنه أصبح لدى الكثير من البنوك تحديدا واضحا ودقيقا لمسؤولية كل طرف رئيسي ومحاسبته وذلك في الإطار المحدد له في مجال المخاطر، ويتمثل إطار الشراكة لإدارة المخاطر المالية في مجموعة العلاقات القائمة بين مجلس إدارة البنك، الإدارة العامة للبنك، المساهمين وغيرهم، وكذا نطاق المسؤولية المخولة لكل طرف في مجال إدارة المخاطر وهي: (نجار، 2014، الصفحات 70-72)

- **المراقبون والمشرفون:** لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس البنك، ولكن دورهم الرئيسي يتمثل في تسهيل عمليات إدارة المخاطر وتشجيع وجود بيئة ملائمة لإدارة المخاطر في البنك، والوظيفة الأساسية للإشراف البنكي تتمثل في الرقابة والتقييم ودعم عملية إدارة المخاطر بما يساعد على تعزيز استقرار النظام البنكي.
- **المساهمون:** يلعب المساهمون دورا أساسيا في الإشراف البنكي ولهم القدرة على تحديد توجه البنك، كما تقع على عاتقهم مسؤولية اختيار مجلس إدارة كفؤ يتكون من أعضاء ذوي خبرة مؤهلين لتسطير توجهات البنك.
- **مجلس الإدارة:** تقع مسؤولية إدارة البنك على مجلس الإدارة، فهو الذي يقوم بإعداد الاستراتيجيات وتعيين الموظفين خصوصا الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل، كما تقع على عاتقه مسؤولية تعزيز قوة البنك ورفع مستوى أدائه.

- **الإدارة التنفيذية:** وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المدراء التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة والدراية الكافية بإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- **لجنة التدقيق والمدقق الداخلي:** تعتبر لجنة التدقيق بمثابة امتداد لوظيفة مجلس الإدارة، حيث تتولى هذه اللجنة مهمة التأكد من التزام البنك بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من الدور التي تلعبه في مساعدة الإدارة في تحديد المخاطر إلا أن المسؤولية الرئيسية تقع على عائق جميع مستويات الإدارة بالبنك.
- **المدققون الخارجيون:** يلعب دور المدققون الخارجيون دورا تقييميا في عمليات تحليل المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، فاهتمامهم يكون منصبا ليس على التحليل التقليدي للميزانية، الأرباح والخسائر، ولكن يجب أن يكون تدقيقهم مركزا على المخاطر.
- **الجمهور العام/ المتعاملون مع البنك:** كذلك الشأن بالنسبة للمتعاملين مع البنك، فهم معنيون بإدارة المخاطر تتعرض لها البنوك، وذلك من خلال حصرهم على تقييم البنك بدقة على ضوء المعلومات المالية ونتائج التحليل المالي بها من طرف هذا الأخير.

الفرع الثاني: مراحل إدارة المخاطر المالية

تمر إدارة المخاطر بعدة مراحل، نذكر منها ما يلي: (محمود جبرا، 2015، صفحة 238)

- **التحضير:** ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل؛
- **تحديد المخاطر:** في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية، المخاطر هي عبارة عن احداث عند حصولها تؤدي الى مشاكل وعليه يمكن ان يبدا التعرف إلى المخاطر من مصدر لمشاكل او المشكلة بحد ذاتها، عندما تعرف المشكلة او مصدرها فان الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر او تلك التي قد تقود الى مشكلة يمكن البحث فيها، ولتعرف على المخاطر يتم ذلك عن طريق:
- التحديد المعتمد على الأهداف: ان المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها اهداف، فأي حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف الى خطر سواء جزئيا او كليا يعتبر خطورة؛
- التحديد المعتمد على السيناريو: في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما او تحليل للتفاعل بين القوى في سوق او معركة، لذا فان أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به، يعرف على انه خطورة؛
- التحديد المعتمد على التصنيف: وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر؛

- مراجعة المخاطر الشائعة: في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة؛
- **التقييم:** بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها، أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات، وأحيانا أخرى يتعذر قياسها، صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها، حيث ان المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة، وكذلك فان تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعب في حالة الموجودات غير مادية.

وبعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن أربع مجموعات رئيسية متمثلة فيما يلي: (كلاش و بهلول، 2022، صفحة 631)

- **النقل:** وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف اخر وعادة ما تكون عن طريق العقود او الوقاية المالية مثل التامين؛
- **التجنب:** ويعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي الى حدوث خطر ما؛
- **التقليص:** وتشمل طرق للتقليل من حدة الخسائر الناتجة؛
- **القبول:** وتعني قبول الخسائر عند حدوثها؛
- **وضع خطة:** وتتضمن أخد كل الأسباب لاتخاذ القرارات التي تتعلق باختيار مجموعة الطرق لتعامل مع المخاطر؛
- **التنفيذ:** يتم في هذه المرحلة اتباع الطرق المخطط لها ان تستخدم في التخفيف من اثار المخاطر؛
- **مراجعة وتقييم الخطة:** تعد الخطة المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على ارض الواقع تظهر الحاجة الى احداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة. (كلاش و بهلول، 2022، صفحة 631)

وتتضمن إدارة المخاطر المالية مجموعة من المراحل التي يجب اتباعها لضمان فهم وتحليل ومعالجة المخاطر بشكل فعال وهنا نتطرق إلى المراحل الأساسية في إدارة المخاطر المالية في الشكل الموالي:

الشكل03: مراحل إدارة المخاطر المالية

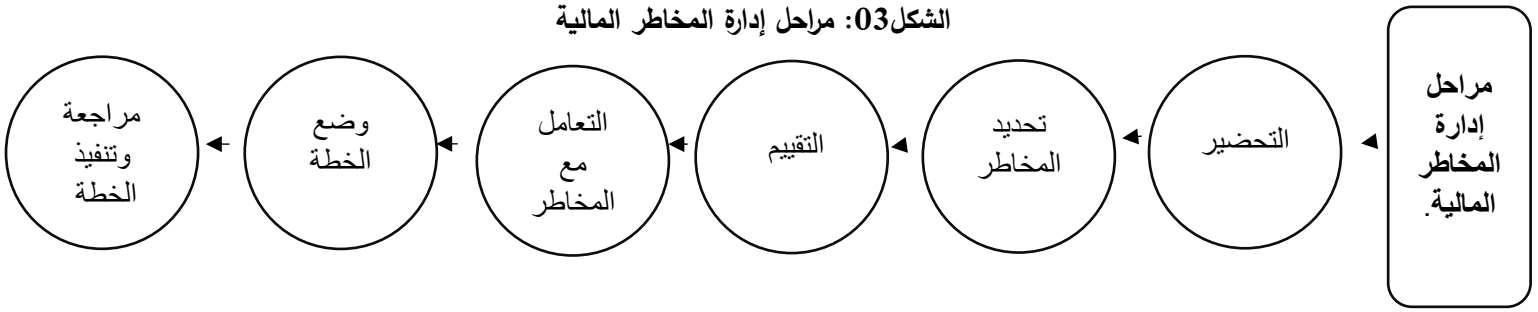

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الأدبيات السابقة

المطلب الرابع: أساليب إدارة المخاطر المالية

على البنوك القيام بتحديد الأساليب المناسبة للتخفيف من حدة المخاطر التي تعترض نشاطها وفي هذا الإطار سوف نتطرق لأهم هذه الأساليب والمتمثل فيما يلي: (خضراوي، 2009، الصفحات 23-26)

الفرع الأول: الضمانات

لابد أن تقابل عملية تقديم القروض من طرف البنك ضمانات كافية لتعويض الأموال غير المسددة من قبل العميل، وبما ان للضمانات أهمية في منح القرض فهي عبارة عن وسيلة أمان يجذبها البنك ويشترط وجودها ومراعاتها، ومن أهم ما يجب مراعاته في الضمانات المقدمة من طرف البنوك نجد ما يلي:

- أن تكون الضمانات مملوكة للعميل أو الضمان أو لكليهما ملكية تامة، وليست محل نزاع، مع استيفاء البنك لكافة المستندات المؤيدة لذلك؛

- أن تكون الضمانات من نشاط العميل طالب القرض ومقبولة من جانب البنك ومتماشية مع السياسات الائتمانية؛

- أن تكون الضمانات كافية للوفاء بقيمة القرض وملحقاته من فوائد وعمولات ومصاريف؛

- أن تكون الضمانات غير معرضة للتقلبات الشديدة في الأسعار؛

- وجود توازن فعال بين ما يصرح به من تسهيلات، وبين عائد الضمانات المقدمة؛

- عدم التصريح بتسهيلات مقابل ضمانات بغرض المضاربة وبشكل يؤثر على قدرة البنك في استرداد أمواله.

الفرع الثاني: استحداث أدوات مالية لتغطية المخاطر

تعتبر التغطية من بين الأساليب التي تعطي للبنك فرصة الحد من المخاطر التي يتعرض لها، وعلى وجه التحديد مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية والعملات التي يمتلكها أو التي يرغب في شرائها أو بيعها في المستقبل لذلك سوف يتم التركيز على: عقود الخيار، عقود المبادلة والعقود المستقبلية، والتي يمكن الإشارة إليها من خلال ما يلي: (خضراوي، 2009، الصفحات 23-26)

- **عقود الخيارات:** هو اتفاق يعطي لطرف ما الحق في بيع أو شراء عدد من الأوراق المالية أو العملات من طرف ثاني بسعر محدد متفق عليه مقدما على أن يتم التنفيذ في أي وقت خلال المدة التي تنقضي

بين تاريخ إبرام العقد وتاريخ الانتهاء أو التنفيذ في التاريخ المحدد لانتهاء العقد، بحيث يمكن التمييز بين نوعين من حقوق الاختيار وهما خيار الشراء وخيار البيع، حيث يشير هذا الأخير إلى اختيار البيع لعدد من الأوراق المالية مقابل علاوة يدفعها لمحرر العقد، أما خيار الشراء فهو يتضمن حق اختيار الشراء لعدد من الأوراق المالية مقابل علاوة أو مكافأة يدفعها لمحرر العقد.

– **عقود المبادلة:** هو اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة لاحقة، وهو عقد ملزم للأطراف على خلاف عقد الاختيار، وعقود المبادلة تستخدم لتغطية تقلبات سعر الصرف أو تقلبات أسعار الفائدة أو كليهما معا، وعلى الرغم من توسع عقود المبادلة لتشمل أنواع عديدة من الأصول إلا أنها غالبا ما تتركز في أدوات دين وتدعى بمبادلة أسعار الفائدة ومبادلة عملات.

– **العقود المستقبلية:** والتي تعرف بأنها التزام متبادل بين الطرفين يفرض على أحدهما أن يسلم الأخر أو يستلم الكمية محددة من أصل أو سلعة معينة في مكان وزمن محددين وبسعر محدد وبواسطة طرف ثالث كوسيط، وهناك من يرى أن العقود المستقبلية تعد من الأدوات الحديثة في مجال الاستثمار المالي، فهي تشبه العقود الآجلة قديما، وتمثل هذه الأدوات تعاقد بين الطرفين أحدهما بائع والأخر مشتري بغرض تسليم السلعة أو الأصل في تاريخ لاحق متفق عليه.

كما يشير بعض الباحثين إلى أنه هناك العديد من الأساليب التي تبنى عليها العقود المستقبلية، وهي كالاتي: (زمولي و بن سليم، 2022، صفحة 160)

– هي عقود بيع وشراء آجلة: أي أنها عقود معاوضات موضوعها بيع وشراء أصول مالية؛

– أنها تعقد في اللحظة التي تناسب طرفيها، وذلك من أجل تحقيق غايتها؛

– أن هذه العقود نمطية ولها سوق منظمة خاصة بها من ميزاتها إصدار قوانين، ولها قوة الالتزام وبذلك هي قابلة للتداول؛

– تخضع هذه العقود لتسويات اليومية من جانب غرفة المقاصة ويتم تعديل قيمتها وفقا لسعر التسوية.

ولتدعيم قدرتها التنافسية والتحولات العالمية تقدم البنوك مبتكرات مالية أخرى أبرزها:

– **التوريق:** والذي يعرف بأنه أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، وذلك تقليلا لمخاطر البنك وضمانا لتدفق المستمر لسيولة النقدية للبنك. (شقيري، محمود، محمد الحداد، و سمير ذيب، 2012، صفحة 254)

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا، حيث تناولنا في المطلب الأول الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل ألا وهو الحوكمة، أما في المطلب الثاني فتم التطرق إلى الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع وهو إدارة المخاطر المالية، أما بخصوص المطلب الثالث سنتناول فيه الدراسات المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر المالية، وفي الأخير سنقوم بالتعقيب على الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالحوكمة

سنقوم بعرض مجموعة من الدراسات التي تناولت الحوكمة باللغتين العربية والأجنبية

الفرع الأول: باللغة العربية

وردت في الأدبيات العديد من الدراسات باللغة العربية التي تناولت الحوكمة نذكر منها ما يلي:

- **دراسة** (حمودة، 2021) بعنوان: **دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية، (دراسة ميدانية باستخدام النمدجة بالمعدلات البنائية).**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل في الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية، حيث شمل ذلك 20 بنك منها 6 بنوك عمومية، 13 بنوك خاصة وأجنبية وبنك مختلط، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة أساسية للبحث وتم توزيعها على 570 موظف وتم استرجاع 205 من الاستبانات والتي تمثل عينة دراسة، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عرض لإطار النظري وتحليل الدور الذي تلعبه الحوكمة في الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية في الجزائر، كما تم تحليل البيانات بالاعتماد على النموذج البنائي المقترح من خلال البرنامج الإحصائي spss.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

– تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية؛

– تجربة الحوكمة المصرفية في الجزائر ضعيفة ولم ترقى بعد الى المستوى المطلوب، والدليل على ذلك سوء الإدارة وعدم الفصل بين مهام مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، ضعف الإفصاح والشفافية، وانتشار الفساد المالي والإداري؛

– بالرغم من أن حوكمة المؤسسات لا تكتسب الصيغة الإلزامية على البنوك إلا أن مزاياها تجعل منها ضرورية؛

– نجاح الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري لا يكون يوضع القوانين والقواعد الرقابية فقط، ولكن بجدية تطبيقها، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة، وعلى البنك المعني وإدارته من جهة أخرى؛

– يلعب مجلس الإدارة دورا رئيسيا في تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية الكامنة في جميع المنتجات والأنظمة والعمليات والتأكد من فهمها والسيطرة عليه واتخاد الخطوات اللازمة باعتبارها جزءا أساسيا من مهامه؛

– يوجد أثر بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والحد من مخاطر العمليات الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية، حيث كان لمراعاة حقوق المساهمين ووجود إطار فعال للحوكمة أكبر أثر من بالتدريج، في حين تم استبعاد باقي المبادئ لضعف ارتباطها؛

– يوجد أثر بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والحد من مخاطر العنصر البشري في البنوك التجارية الجزائرية، حيث تم الإلقاء على مبادئ الحوكمة المصرفية التي لها أكبر أثر بالتدريج وهي: وجود إطار فعال للحوكمة، نظام للحوافز والمكافآت، التدقيق الداخلي، مؤهلات ومسؤولية مجلس الإدارة وإدارة المخاطر، في حين تم استبعاد باقي المبادئ لضعف ارتباطها؛

– أكد أفراد العينة على وجود أثر بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية، حيث كان لإدارة المخاطر أكبر أثر ثم يليه الإفصاح والشفافية، ثم وجود إطار فعال للحوكمة، ثم نظام للحوافز والمكافآت، ثم مراعاة حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، ثم التدقيق الداخلي، وأخيرا مؤهلات ومسؤولية مجلس الإدارة.

– **دراسة** (سكور، 2017) بعنوان: **أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، (دراسة مقارنة بين عينة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة).**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر بالإضافة إلى الوقوف على مدى تباين مؤشرات الأداء المالي وتطبيق مبادئ الحوكمة لدى البنوك العمومية والخاصة في الجزائر، حيث شمل ذلك 20 بنك تجاري منها 6 بنوك عمومية و12 بنك خاص، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة أساسية للبحث تم توزيعها على 3 بنوك عمومية و3 بنوك خاصة تمثل هذه العينة نسبة 30% من القطاع البنكي الجزائري، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي

التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل مدى تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وأثره على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، كما تم تحليل البيانات من خلال البرنامج الإحصائي spss.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

– تتمثل خصوصية الحوكمة في البنوك في العدد الكبير لأصحاب المصالح في البنك مقارنة بالمؤسسات غير المالية، إضافة على تعقد نشاطه لارتباطه الوثيق بالمخاطر، كما يميز هذا القطاع الدور الكبير الذي يلعبه في استقرار النظام المالي، ولذلك تتدخل الدولة كفاعل أساسي في تنظيمه، وهناك مجموعة من المحددات والتي يجب توفرها لضمان التطبيق السليم للحوكمة، والتي تمتزج بين القواعد والأساليب المطبقة داخل البنك (محددات داخلية) وأخرى مرتبطة بالقوانين والتشريعات في البنوك (محددات خارجية)؛

– في إطار تطبيق حوكمة المؤسسة في القطاع البنكي أصدرت لجنة بازل مجموعة من الاتفاقيات التي ساعدت من خلالها للوصول إلى استقرار مقبول في النظام البنكي العالمي حسب متطلبات كل فترة لمواكبة تعقد النشاط البنكي وتطوره المستمر، حيث تضع لجنة بازل مجموعة من محاور التي تعزز من سلامة نظام حوكمة المؤسسات في البنك والذي يعمل بشكل متكامل بين دور الميكانيزمات الداخلية للبنك ونقصد هنا مجلس الإدارة والإدارة العامة بشكل أساسي فيما يتعلق بإدارة المخاطر، نظام الرقابة الداخلية والشفافية والإفصاح، ودور الميكانيزمات الخارجية المتمثلة في السلطات الرقابية التابعة للبنك المركزي في الدولة في الرقابة الفعالة على أداء البنك من جميع النواحي؛

– غياب الشفافية والإفصاح على مستوى البنوك التجارية العمومية في الجزائر، مقارنة بالبنوك الخاصة، وذلك فيما يخص نشر التقارير السنوية، غير أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب في كلا القطاعين؛

– يختلف تأثير حوكمة المؤسسات على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر تبعا لاختلاف طبيعة ملكيتها.

– **دراسة** (غناية و حليمي، 2021) **بعنوان فهم مبادئ الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول، (النظام المصرفي الجزائري نموذجا).**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم التعديلات الطارئة على مبادئ الحوكمة المصرفي وفقا لمقررات لجنة بازل من جهة وتحليل مدى التزام النظام المصرفي في الجزائر في الجزائر بهذه المبادئ، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتقديم الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة وتحليل دور البنك المركزي في تفعيل مبادئ الحوكمة وفقا لمقررات لجنة بازل.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- توفر مبادئ لجنة بازل المعدلة إطارا يجب على البنوك والمشرفين العمل من خلاله لتحقيق إدارة قوية وصارمة للمخاطر وصنع القرار، وتعزيز ثقة الجمهور والحفاظ على سلامة النظام المصرفي؛
- ضعف الإطار التشريعي والقوانين التي ترسخ مبادئ الحوكمة على مستوى البنوك بسبب عدم وجود لائحة خاصة بهذه المبادئ الصادرة عن بنك الجزائر، وذلك عكس البنوك المركزية الدولية التي تخضع لائحة خاصة بالحوكمة؛
- عدم وجود تطبيق العقوبات الصارمة من قبل بنك الجزائر في مجال المخالفات التي قد تؤدي بإفلاس المصارف؛
- عدم نشر المعلومات المحاسبية والمعلومات العامة الخاصة بالبنوك التجارية على المواقع الالكترونية، وإن وجدت يكون نشرها متأخرا، وصعوبة الحصول عن المعلومات الخاصة بهذه البنوك من قبل الباحثين الأكاديميين وهو ما يدل على انعدام الشفافية والإفصاح، عدم إلزام بنك الجزائر للمصارف التجارية بنشر تقارير الحوكمة السنوية، وغياب ثقافة الحوكمة عن المصارف وعدم الاهتمام بها والاعتماد على طريقة التسيير التقليدي.

الفرع الثاني: باللغة الأجنبية

- **دراسة** (talhaoui & azzaoui, 2013)بعنوان: **آليات الحوكمة والأداء المالي للبنك، ما العلاقة الموجودة بينهما؟ (دراسة حالة القطاع البنكي الجزائري).**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية والخارجية على الأداء المصرفي للبنك، من خلال دراسة عينة مكونة من 12 بنكا تجاريا جزائريا (6 بنوك عمومية و6 بنوك خاصة) من أصل 20 بنك، على مدار 13 عاما خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2019، حيث تم الاعتماد على نماذج بانل للتعرف على العلاقة بين متغيرات الحوكمة المختلفة المتمثلة بخصائص مجلس الإدارة وتنظيم رأس المال الكافي على الأداء المالي للبنك.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- أن المتغيرات المتعلقة باستقلال مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة وهيكل الملكية لها تأثير ذو دلالة على الأداء المالي؛
- يمكن لمجلس الأعضاء مجلس الإدارة المستقلين أن يلعبوا دورا حاسما في سير عمل مجالس إدارة البنوك الجزائرية العامة من خلال استقلاليتهم وموضعيتهم، ويعد هذا عنصرا أساسيا لحماية مصالح البنك وتحسين الأداء؛

- فعالية مجلس الإدارة كآلية للرقابة الداخلية لا تتمحور فقط حول تكرار اجتماعاته، ولكن أيضا حول جودة التنفيذ القرارات التي يتخذها في هذه الاجتماعات؛
- يمكن أن تكون فتح جزء من رأسمال بعض البنوك العامة مصدرا هاما للكفاءة لهذه البنوك، حيث يمكن أن يشكل ذلك وسيلة لزيادة التوازن المالي وتحقيق الاستدامة في القطاع المصرفي الجزائري.

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بإدارة المخاطر المالية

سنعرض بعض الدراسات التي تناولت هذا المتغير باللغتين العربية والأجنبية

الفرع الأول: باللغة العربية

ومن أهم هذه الدراسات نذكر:

- **دراسة** (نجار، 2014) بعنوان: **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية).**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أنواع المخاطر المصرفية وأهميتها والتركيز على أهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على أن أي نظام لمراقبة المخاطر يجب أن يقوم بتحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك وإدارتها، حيث اقتصرت الدراسة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية العمومية الجزائرية وكذا ما نصت عليه مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية عبر أفق زمني (بازل 1، بازل 2، بازل 3) كعينة لدراسة التطبيقية، حيث تم الاعتماد على مجموعة من أساليب المنهجية منها المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك، المنهج المقارن للمقارنة بين الفترات الزمنية للمؤسسات محل الدراسة وكذا الأدوات الإحصائية ونماذج رياضية لتشكيل بيانات العددية والجداول ومختلف النسب لتقييم المخاطر المالية.

ومن أهم النتائج المتحصل عليها ما يلي:

- قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك التجارية العمومية وإدارة مخاطرها، لأنها مستوحاة من بازل1، وبالتالي ضرورة المرور إلى بازل2 والتفكير في الأخذ بمستجدات بازل3، وذلك لأن تطبيق مقترحات بازل2 يعود شرطا ضروريا لكنه غير كافي لتمكين البنوك العمومية من تحديد مدى كفاية رأس مالها الاقتصادي، إرساء مبادئ الحوكمة الاحترازية الفعالة، فضلا عن تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح، لأن ذلك يتوقف على تقنيات عالية لا تتوفر عليها البنوك التجارية؛

- افتقار البنوك العمومية الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات التغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، حيث أن إداراتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها؛
- إدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف المصرفي سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية مع استحداث نظام للتنقيط تراعي فيه الخصائص الاقتصادية، المالية والقانونية للعملاء المقترضين تقييما لجدارتهم الائتمانية؛
- ضعف الإفصاح في البنوك التجارية، حيث أن التأخر في إرسال التقارير المالية لمركزية المخاطر ببنك الجزائر مازال السمة التي تميز بعض البنوك العمومية، فضلا عن عدم تطابق المعلومات المصرح بها من طرف هذه الأخيرة، مع التحاليل المنجزة من طرف المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر.
- **دراسة** (قادري و عبد قادر، 2021)، بعنوان: **إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المصرفي (دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائر).**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر في المصارف وانعكاس ذلك على أدائها من خلال دراسة ميدانية على البنك الوطني الجزائري، حيث تم توزيع 33 استبانة استرجع منها 32 وتم استبعاد استبانتين لعدم توفر الشروط المطلوبة للإجابة، وبالتالي يكون عدد الاستبانات الخاضعة لدراسة 30 استبانة والتي تمثل عينة الدراسة، وبغرض تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل المتغيرات البحث، كما تم تحليل البيانات بواسطة برنامج الاحصائي spss.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- ضرورة العمل على وضع سياسات وقوانين وإجراءات كافية وقادرة على حماية المصرف من المخاطر من اجل تحسين الأداء والنهوض به الى مستويات متقدمة من الرقي؛
- وجود علاقة قوية بين إدارة المخاطر والأداء في المؤسسة محل الدراسة، فكلما ارتفع مستوى إدارة المخاطر ارتفع الأداء والعكس صحيح، مما يعني أن إدارة المخاطر تساهم في تحسين الأداء؛
- هناك اهتمام واضح لتعزيز إدارة المخاطر في المؤسسة محل الدراسة نظرا لدور الهام التي تلعبه في تحسين مستويات الأداء، إلى أنها لم تصل للمستوى المطلوب من وجهة نظر أفراد العينة؛
- ضرورة العمل على وضع سياسات وقوانين وإجراءات كافية وقادرة على حماية المصرف من المخاطر من اجل تحسين الأداء والنهوض به الى مستويات متقدمة من الرقي؛

- وجود علاقة قوية بين إدارة المخاطر والأداء في المؤسسة محل الدراسة، فكلما ارتفع مستوى إدارة المخاطر ارتفع الأداء والعكس صحيح، مما يعني أن إدارة المخاطر تساهم في تحسين الأداء.

- **دراسة** (عبد الحي، 2014) بعنوان: **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.**

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مدى إمكانية تطبيق بعض تقنيات الهندسة المالية الخاصة بإدارة المخاطر والمستخدمة في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، بالإضافة إلى التعديلات الواجب اجراؤها على هذه التقنيات لتصبح أكثر ملائمة للتطبيق في المصارف الإسلامية، حيث تم استخدام كل من مصرفي سورية الدولي الإسلامي ودبي الإسلامي كعينة لدراستها التطبيقية بالاستناد إلى البيانات المالية الخاصة بكل من مصرف دبي الإسلامي ضمن فترة 2001-2012 والمصرف السوري الدولي في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2012.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي:

- أن التقنيات المستخدمة في المصارف التقليدية تحتاج إلى إجراء العديد من التعديلات الجوهرية والشكلية التي عليها أن تتناسب مع طبيعة عمل المالي والمصرف الإسلامي؛
- اقتراح وهندسة نموذج كمي لقياس حجم المخاطر القصوى التي يمكن أن تتعرض لها المصارف الإسلامية في ظل الأوضاع الكارثية المعقولة الحدوث بالاعتماد على معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛
- تبين انه بالإمكان هندسة وبناء نماذج كمية بالاستناد الى محددات الهندسة المالية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

- **دراسة** (حجازي، السعيد، و أبو منديل، 2021)، بعنوان **أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة.**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية، حيث شملت كافة العاملين في البنوك الإسلامية بمحافظة غزة والبالغ عددهم (244) موظف وموظفة، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة أساسية للبحث، والتي تم توزيعها على عينة مقدرة ب 40 موظف، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي spss من أجل تحليل البيانات المتوصل إليها، كما تم الاستعانة بعدة اختبارات أهمها اختبارات للعينة الواحدة، واختبارات للفروق بين مجموعتين، واختبار تحليل التباين الأحادي، وتحليل الانحدار البسيط.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- أن مستوى إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية جاءت مرتفعة، حيث بلغ الوزن النسبي لإدارة المخاطر71.92% وجاء مجال إدارة مخاطر السوق بالمرتبة الأولى بنسبة 72.50%، يليه مجال إدارة مخاطر الائتمان بنسبة 72.12% وأخيرا مجال إدارة مخاطر التشغيلية بنسبة 71.14%، كما تبين أن مستوى ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة جاء مرتفعا بنسبة 70.48%؛
- واظهرت نتائج اختبار الفرضيات أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر وربحية البنوك الإسلامية، وجود علاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية البنوك الإسلامية، وعلاقة بين إدارة مخاطر السوق وربحية البنوك الإسلامية، كما ظهرت علاقة بين إدارة مخاطر التشغيل وربحية البنوك الإسلامية.

الفرع الثاني: باللغة الأجنبية

ومن بينها نذكر:

- **دراسة** (Alaa A, Zaoui, & Jumaa, 2023)، بعنوان: **تأثير المخاطر المالية على عوائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر المخاطر المالية المتمثلة في (مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان) على عائد أسهم البنوك التجارية الأردنية، بحيث أجريت الدراسة على القطاع المصرفي الأردني المكون من 13 مصرفا تجاريا خلال الفترة (2007–2016) من أجل تقدير تأثير المخاطر المالية على الأسهم، وتم استخدم طريقة تحليل بيانات اللوحة، من أجل اختبار الفرضيات، بناء على اختبار Hausman ، كما تم استخدام نموذج التأثير العشوائي بين المتغيرات المستقلة (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان) وعوائد الأسهم.

ومن أهم النتائج المتوصل اليها:

- ضرورة تركيز البنوك التجارية على الاختيار الأمثل بين الربحية والسيولة من أجل تحقيق عوائد مقبولة في ظل المستوى المرغوب فيه لمخاطر السيولة؛
- حاجة البنوك للعمل على تحسين مستوى الملاءة المالية لما لها من انعكاس واضح على ثقة العملاء وخاصة المودعين مما يعني زيادة الأموال المتدفقة على البنك؛
- ضرورة تقليل مخاطر الائتمان من خلال طلب المزيد من الضمانات لضمان تقليل احتمالية التخلف عن السداد، وبالتالي تأكل عوائد البنك نتيجة لذلك.

المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر المالية

- **دراسة** (بركات، 2015)، بعنوان: **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية (دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر).**

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الكبير الذي تقوم به المؤسسات الدولية عامة ولجنة بازل للرقابة البنكية خاصة في مجال إدارة المخاطر البنكية والحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي المعاصر وكذلك توضيح علاقة إدارة المخاطر بحوكمة البنوك ودراسة دور الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر الصادرة عن الهيئات الدولية في تفعيل الحوكمة داخل البنوك، حيث أجريت الدراسة في بنك سوسيتي جنرال وكالة بسكرة وبعض الباحثين الأكاديميين المتخصصين في المجال المالي والبنكي باعتماد على المقابلة لبحث وجمع المعلومات وتحليل محتوى المراجع الداخلية المتوفرة بالبنك، كذلك استخدام المنهج الوصفي لشرح وتحليل مختلف أبعاد الموضوع.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- إن الرقابة ضرورية ولابد منها لاستمرارية نشاط البنوك؛
- يعتبر مبدأ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يوجهها البنك؛
- ترتكز الحوكمة على عناصر أساسية لابد من توفرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك، تتلخص في الشفافية وتوفر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب؛
- إن تطبيق مقررات ومتطلبات أعمال لجنة بازل يمثل فرصة هامة لإرساء قواعد الحوكمة المؤسسية السليمة بالبنوك والمؤسسات المالية.

- **دراسة** (شيخي، معاريف، و زناقي، 2019)، بعنوان: **الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الحوكمة ومساهمتها في إدارة المخاطر المصرفية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي بشكل أساسي بهدف الوقوف على أهم جوانب الحوكمة وإدارة المخاطر المالية في البنوك، وكذا الاعتماد على المسح المكتبي، وكذا الاطلاع على عدد من البحوث والمدخلات والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

– إلزامية الحوكمة في البنوك بين جميع الأطراف المساهمين، الإدارة التنفيذية، مجلس الإدارة، وأصحاب المصلحة بمثابة ضمان لتماثل المعلومات وتحقيق المساءلة، الإفصاح، الشفافية وكذا زيادة الثقة بينهم؛

– إدارة المخاطر المصرفية هي صمام أمام عمل البنوك لدى يعتبر تسيير المخاطر وتحليلها والتنبؤ بها الأمر الذي يستدعى الكثير من الشفافية في القوائم المالية بالبنوك؛

– تعتبر آلية الحوكمة المتمثلة في لجنة التدقيق الداخلي والخارجي وهيكل الملكية، والهيكل الإداري وكذا الالتزام باللوائح التشريعات بمثابة دعائم أساسية لإدارة المخاطر ما ينتج عنه حماية لحقوق جميع مساهمين والمودعين؛

– تعتبر حوكمة المخاطر في البنوك محفزا لرفع معدلات الاستثمار من طرف المساهمين والمودعين من جهة وزيادة رقابتهم على الأداء من جهة أخرى.

المطلب الرابع: التعقيب على الدراسات السابقة

بعد استعراض بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا الحالي التي اشتملت على متغير الحوكمة وإدارة المخاطر المالية إما معا أو كل متغير مرتبط بموضوع آخر توصلنا إلى أن: الدراسة الحالية والدراسات السابقة متشابهة في المنهج المتبع حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما أن البحث الحالي يتشارك مع أغلب الدراسات السابقة في تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج الإحصائي spss.

كما أنه تم استخدام الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات في معظم هذه الأبحاث، وتناولنا في الدراسة الحالية أبعاد الحوكمة والمتمثلة في (الإفصاح، الثقة، الشفافية، المساءلة) في حين أن بعض الدراسات تطرقت لأبعاد أخرى للحوكمة، كما اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات التي سبقتها في حجم العينة، حيث تم الاعتماد على عينة حجمها (45) موظف ينتمون لمختلف وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل في حين أن الدراسات السابقة كانت العينات فيها بأحجام مختلفة، وبالنسبة للمكان والزمان أجريت هذه الدراسة في وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو من البنوك العمومية التجارية، وهذا ما تتشابه فيه مع أغلب الدراسات التي سبقتها حيث كانت الدراسات السابقة أغلبها في البنوك التجارية، أما بالنسبة للبيئة فكانت بين محلية وبلدان عربية وأجنبية.

وما يميز كذلك هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها شملت مجموعة من الوكالات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل، وأيضا تعتبر دراسة حديثة لأنها أجريت في سنة 2023.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن القول أن الحوكمة هي مجموعة من الطرق والأساليب الرشيدة لتنظيم وتسيير أمور البنك، كما أن وجود نظام فعال لها في البنوك يساعد في إدارة المخاطر المالية التي تتعرض لها من مخاطر السيولة، مخاطر السوق وغيرها وهو ما يدفع إلى ضرورة وجود مبادئ واعتبارات تضع ضوابط وقوانين لإدارة المخاطر المالية التي تعتبر كذلك من أهم العناصر الضرورية لضمان استقرار المنظومة البنكية.

لهذا حاولت العديد من الهيئات الدولية بوضع مبادئ للحوكمة في البنوك لإدارة المخاطر المالية ومن أهم هذه المبادئ نجد المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)، مبادئ لجنة بازل 2006، حيث جاءت بمجموعة من المبادئ التي تساعد في إدارة المخاطر المالية وذلك من تطبيق السليم لها.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية

تمهيد

المبحث الأول: إجراءات وأدوات الدراسة

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

الخلاصة

تمهيد:

بعدما تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري لمتغيري الدراسة والعلاقة النظرية التي تربطهما، حيث قمنا بعرض مختلف المفاهيم الأساسية وأبعاد كل من المتغير المستقل (الحوكمة) والمتغير التابع (إدارة المخاطر المالية) ومناقشة الدراسات التي لها صلة بموضوعنا، سنحاول في هذا الفصل اسقاط الجانب النظري في الميدان الواقعي من خلال معرفة أثر تطبيق الحوكمة على إدارة المخاطر المالية في وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية جيجل محل إجراء الدراسة، حيث تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 20 مارس 2023 و15 ماي2023، وذلك بالاعتماد على أدوات المنهجية لجمع البيانات والمعلومات للوصول لتحقيق أهداف الدراسة.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول يتناول فيه الإجراءات المنهجية لدراسة والمتمثلة في اختبار مجتمع وعينة الدراسة، ثم إلى تحديد نوع الأداة المستعملة في جمع وتحليل البيانات من خلال تصميم وبناء الدراسة، وأساليب المعالجة الإحصائية التي سيتم الاعتماد عليها من أجل اختبار الأداة وكذلك من أجل اختبار الفرضيات، أما المبحث الثاني فسنقوم بعرض نتائج الدراسة من خلال عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وكذلك عرض وتحليل أراء أفراد عينة الدراسة حول عبارة الاستبيان وأخيرا اختبار الفرضيات وتفسير النتائج.

المبحث الأول: إجراءات وأدوات الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف الإجراءات المتبعة التي تساعد في تحقيق أهداف البحث وتحديد مجتمع وعينة الدراسة بإضافة إلى عرض أداة الدراسة وهي الاستبيان وكيفية تصميمها فقد تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات المتحصل عليها من أجل تأكيد صدق وتباث الاستبانة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة

يقصد به جميع العناصر أو المجموعة الكلية التي يسعى الباحث لتعميم نتائج بحثه عليها، وهذه العناصر لها علاقة بالمشكلة المطروحة. (الفيل، 2018، صفحة 61)

في هذه الدراسة يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الموظفين العاملين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية جيجل (70) موظف موزعين على وكالات، وكالة جيجل (35) موظف، وكالة الطاهير (20) موظف، وكالة العوانة (15) موظف.

ثانيا: عينة الدراسة

يعتبر اختبار عينة البحث من الإجراءات المنهجية الهامة التي يتبعها الباحث للحصول على البيانات لاختبار الفروض والتحقق منها، وفي هذا السياق نشير إلى تعريف العينة والتي تعرف بأنها: نسبة من العدد الكلي للحالات تتوافر فيها خاصية أو عدة خصائص معينة، وتتكون من عدد محدد من الحالات المختارة من قطاعات مجتمع معين لدراستها، كما أنها جزء من كل أو شريحة من المجتمع الأصلي الذي نرغب في التعرف على خصائصه، وهي مجموعة من المفردات تتمثل فيها جميع الصفات الرئيسية للمجتمع. (الفيل، 2018، صفحة 61)

ولهذا قمنا بالاعتماد على العينة العشوائية البسيطة والتي تعرف بـ: تأخذ هنا كل مفردة من المفردات فرصا متكافئة أو معروفة لكي تدخل ضمن نطاق العينة، وتستخدم هنا طرق آلية لمنع الباحث من التحيز إلى اختيار بعض المفردات على حساب الأخرى، فيتحدد اختيار كل مفردة بعدد كبير من العوامل المستقلة التي لا يستطيع الباحث التحكم فيها أو توجيهها. (الفيل، 2018، صفحة 63)

المطلب الثاني: تصميم أداة الدراسة

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات اللازمة من مفردات عينة الدراسة، وتعرف الاستبانة: هي الأداة الرئيسية التي يستخدمها الباحث لاستيفاء البيانات من المبحوثين عن طريق المراسلة في أغلب الأحيان، والاستبيان هو عبارة عن مجموعة من الأسئلة يضعها الباحث للحصول على بيانات معينة تتعلق بموضوع أو مشكلة محددة تسلم إلى الأشخاص الذين تم اختيارهم ليقوموا بتسجيل إجاباتهم عن الأسئلة وإعادتها للباحث. (البلخي و حميدان، 2019، صفحة 28)

وقد تم تصميم الاستبانة بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت نفس متغيرات الدراسة الحالية، وتغطي الاستبانة ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول تم تخصيصه للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لمفردات عينة الدراسة المتمثلة في: الجنس، السن، المستوى التعليمي والخبرة المهنية.

في حين أن المحور الثاني فخصص للتعرف على مدى تطبيق البنك محل الدراسة للحوكمة، حيث تضمن هذا المحور (18) عبارة مقسمة على أربعة أبعاد رئيسية للحوكمة، الإفصاح وتضمن (05) عبارات، الثقة وتضمن (04) عبارات، الشفافية وضم (05) عبارات، المساءلة وتحتوي على (04) عبارات، أما المحور الثالث تم تخصيصه للتعرف على درجة ممارسات إدارة المخاطر المالية من خلال صياغة 12 عبارة.

ومن أجل قياس درجة استجابة أفراد العينة محل الدراسة حول عبارات المحورين الثاني والثالث (الحوكمة، إدارة المخاطر المالية)، تم استخدام مقياس ليكارث (Likert) الخماسي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): توزيع ليكارث الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين

كما تم تحديد فئات سلم ليكرث الخماسي ودلالاته، من خلال حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات المقياس المعتمد ($5 - 1 = 4$)، تم تقسيمه على درجات المقياس للحصول على طول الفئة أي ($4 \div 5 = 0.80$)، بعد ذلك قمنا بإضافة هذه القيمة إلى أصغر قيمة في المقياس (1) لتحديد الحد الأعلى لأول فئة كما يلي: ($1 + 0.80 = 1.80$) (عبد الرحمان و قاشي، 2020، صفحة 154)، وبقية الفئات ودلالاتها موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): فئات سلم ليكارث الخماسي ودلالتها

رقم الفئة	الدرجات	الأوزان	مجال الفئة	دلالات الفئة
1	غير موافق بشدة	1	من 1 إلى 1.8	مستوى منخفض جدا
2	غير موافق	2	من 1.81 إلى 2.6	مستوى منخفض
3	محايد	3	من 2.61 إلى 3.4	مستوى متوسط
4	موافق	4	من 3.41 إلى 4.2	مستوى مرتفع
5	موافق بشدة	5	من 4.21 إلى 5	مستوى مرتفع جدا

المصدر: (عبد الرحمان و قاشي، 2020، صفحة 154)

المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة

في هذا المطلب نتطرق إلى اختبار أداة الدراسة من حيث صدقها وثباتها.

الفرع الأول: اختبار صدق أداء الدراسة

يقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس عبارات الاستبانة التي وضعت لأجله، وقمنا بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال الصدق الظاهري للاستبانة (صدق المحكمين)، صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة، والصدق الظاهري لمحاور الاستبانة.

أولا: الصدق الظاهري للاستبيان

لمعرفة مدى صدق أداة الدراسة ظاهريا تم عرض الاستبانة على الأستاذ المشرف وعلى مجموعة من الأساتذة المحكمين من أعضاء هيئة التدريس.

وكان الهدف من التحكيم هو جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس من حيث سلامة بناء الفقرات ومدى وضوحها وملائمتها للواقع المبحوث، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المحكمين التي ذكرت سابقا، حيث تم إعادة صياغة بعض الفقرات وحذف البعض الأخر منها، وإضافة فقرات أخرى الى بعض الأبعاد، بحيث تم صياغة الاستبانة بشكلها النهائي الوارد في الملحق رقم (1).

ثانيا: صدق الاتساق الداخلي

من أجل التأكد من صدق الاستبيان الداخلي تم حساب معامل الارتباط بيرسون وذلك لمعرفة مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، حيث قمنا بحساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحاور والدرجة الكلية للمحور نفسه.

1-صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول: الحوكمة

بالنسبة لمحور الحوكمة فقد تم حساب معاملات الارتباط (صدق الاتساق الداخلي) كما موضح في الجداول التالية:

1-1 صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول: الإفصاح

الجدول رقم (03): صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول (الإفصاح)

رقم العبارة	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بعمليات البنك	0.778**	0.000
02	يقوم البنك بالإفصاح عن معاملاته المالية	0.823**	0.000
03	يعلن مسؤولو البنك عن أخر مستجدات البنك بصفة دورية ومستمرة	0.714**	0.000
04	يكشف البنك عن أهدافه قبل بداية كل موسم	0.446**	0.002
05	يتم تسيير وإدارة البنك بطريقة مرضية	0.439**	0.003
**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (03) معاملات الارتباط (بيرسون) بين كل عبارة عن عبارات البعد الأول (الإفصاح) والدرجة الكلية لهذا البعد إذ يتضح أن قيم معاملات الارتباط تتراوح بين القيمتين (0.823 و0.439) جميعها موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يدل على أن عبارات البعد الأول صادقة لما وضعت لقياسه، وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

1-2 صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني: الثقة

الجدول رقم (04): صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني (الثقة)

رقم العبارة	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
06	يتم معاملة جميع عملاء البنك معاملة عادلة من حيث الحقوق	0.702**	0.000
07	يتم معاملة جميع موظفي البنك معاملة عادلة من حيث الحقوق	0.697**	0.000
08	توجد ثقة لدى عملاء البنك بمسؤولية	0.642**	0.000
09	العلاقة بين إدارة البنك والعملاء في تحسن	0.427**	0.003
**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (04) معاملات الارتباط (بيرسون) بين كل عبارة عن عبارات البعد الثاني (الثقة) والدرجة الكلية لهذا البعد إذ يتضح أن قيم معاملات الارتباط تتراوح بين القيمتين (0.702 و0.427) جميعها موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يدل على أن عبارات البعد الثاني صادقة لما وضعت لقياسه، وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

3-1 صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث: الشفافية

الجدول رقم (05): صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث (الشفافية)

رقم العبارة	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
10	يعمل مسؤولي البنك على كشف الحد المطلوب من المعلومات أمام العملاء	0.639**	0.000
11	توجد نسبة من المحاباة والمحسوبية داخل البنك	0.527**	0.000
12	يمكن الاطلاع على جميع البيانات المالية والإدارية للبنك	0.595**	0.000
13	يجتمع مجلس إدارة البنك بشكل دوري ومستمر لمناقشة القضايا المتعلقة به	0.723**	0.000
14	يتم التوظيف في البنك بطرق شفافة	0.209**	0.169
**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (05) معاملات الارتباط (بيرسون) بين كل عبارة عن عبارات البعد الثالث (الشفافية) والدرجة الكلية لهذا البعد إذ يتضح أن قيم معاملات الارتباط تتراوح بين القيمتين (0.723 و0.209)جميعها موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يدل على أن عبارات البعد الثالث صادقة لما وضعت لقياسه، وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

4-1 صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الرابع: المساءلة

الجدول رقم (06): صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الرابع (المساءلة)

رقم العبارة	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
15	يكفل البنك للعملاء حقوقهم عند الحاجة أو التضرر	0.741**	0.000
16	يقوم البنك بتقييم التقارير الدورية عن النتائج الشهرية أو السنوية للبنك	0.647**	0.000
17	يوجد تطبيق فعلي وسريع للقرارات الناتجة عن عملية المساءلة	0.621**	0.000
18	يحرص البنك على استقبال العملاء والرد على مشاكلهم	0.736**	0.000
**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (06) معاملات الارتباط (بيرسون) بين كل عبارة عن عبارات البعد الرابع (المساءلة) والدرجة الكلية لهذا البعد إذ يتضح أن قيم معاملات الارتباط تتراوح بين القيمتين (0.741 و0.621) جميعها موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يدل على أن عبارات البعد الرابع صادقة لما وضعت لقياسه، وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

5-1 صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الحوكمة والمحور الكلي: الحوكمة

جاءت النتائج مبينة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الحوكمة والمحور الكلي (الحوكمة)

رقم العبارة	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	الإفصاح	0.822^{**}	0.000
02	الثقة	0.572^{**}	0.000
03	الشفافية	0.751^{**}	0.000
04	المساءلة	0.694^{**}	0.000
**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (07) معاملات الارتباط (بيرسون) بين كل بعد من أبعاد المحور الحوكمة والدرجة الكلية لهذا المحور إذ يتضح أن قيم معاملات الارتباط تتراوح بين القيمتين (0.822 و0.572) جميعها موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يدل على أن عبارات أبعاد محور الحوكمة صادقة لما وضعت لقياسه، وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

2- صدق الاتساق الداخلي لمحور إدارة المخاطر المالية

بالنسبة لمحور إدارة المخاطر المالية فقد تم حساب الارتباط كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور إدارة المخاطر المالية

رقم العبارة	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
19	يوجد فهم واضح لمفهوم إدارة المخاطر عبر كافة إدارات البنك.	0.663**	0.000
20	تم وضع توضيح ووصف دقيق لأهمية المخاطر وإدارة المخاطر في كافة إدارات البنك.	0.699**	0.000
21	يتم تحديد من هو المسؤول عن إدارة المخاطر على مستوى البنك.	0.587**	0.000
22	يحرص البنك على توظيف أفراد مؤهلين بشكل جيد في إدارة المخاطر	0.734**	0.000
23	من الأهمية بمكان تطبيق كافة الأساليب الملائمة لإدارة المخاطر.	0.754**	0.000
24	من أهداف البنك بمراجعة أن يتوسع في التطبيقات الضرورية في أساليب إدارة المخاطر.	0.815**	0.000
25	تقوم إدارة البنك بمراجعة الأداء بشكل منتظم في إدارة مخاطرها.	0.718**	0.000
26	لدى البنك ردود فعل مستمرة عالية الفعالية على استراتيجيات إدارة المخاطر وأداءها.	0.520**	0.000
27	يتم توثيق إجراءات وعمليات إدارة المخاطر لدى البنك وتوجيه الموظفين حول إدارة المخاطر.	0.654**	0.000
28	تشجع سياسة البنك برامج التدريب في مجال إدارة المخاطر.	0.690**	0.000
29	التطبيقات المستخدمة في إدارة المخاطر تخفض الخسائر المتوقعة.	0.667**	0.000
30	تطبيق البنك لاتفاقية بازل لرأس المال من شأنه أن يحسن من كفاءة إدارة المخاطر	0.552**	0.000
**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (08) معاملات الارتباط (بيرسون) بين كل عبارة من عبارات المحور الكلي (إدارة المخاطر المالية) والدرجة الكلية لعبارات هذا المحور إذ يتضح أن قيم معاملات الارتباط تتراوح بين القيمتين (0.815 و0.520) جميعها موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) وهذا يدل على أن عبارات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه، وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

الفرع الثاني: اختبار ثبات الاستبيان

يقصد بثبات أداة الدراسة قدرة الاستبانة على إعطاء نفس النتيجة لو تم توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط (عتيق، 2016، صفحة 212)، بعبارة أخرى أن ثبات أداة الدراسة يعني الاستقرار في النتائج وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

اتفق أغلب الباحثين على أن معامل ألفا كرو نباخ (Alpha Cronbach) هو الأداة الأكثر شيوعا لاختبار ثبات الاستبانة، وتتراوح قيمته بين (0 و1) بحيث تشير القيمة (1) إلى وجود ارتباط مرتفع بين المتغيرات، في حين القيمة (0) تشير إلى عدم وجود ارتباط بين المتغيرات، كما تشير الدراسات العلمية إلى عدم وجود قيمة محددة يجمع عليها الباحثون حول الحد الأدنى لقيمة ألفا كرو نباخ حتى تكون الاستبانة تتمتّع بالثبات.

في هذا في هذ الإطار يشير (Olagbemi , 2011, p. 70) إلى أنه لما تكون قيمة ألفا كرو نباخ أقل من (0.70) تعتبر ضعيفة، أما إذا كانت محصورة بين (0.70 و0.79) تعتبر مقبولة، أي أن الحد الأدنى لقبول وجود الثبات هو (0.70)، وإذا كانت قيمة ألفا كرو نباخ محصورة بين (8.80 و0.89) تعتبر جيدة، أما إذا كانت قيمة معامل الثبات ألفا تفوق (0.90) فهي ممتازة. أمّا في الدراسة الحالية فالنتائج التي توصل إليها الباحث موضحة في الجدول رقم (09).

الجدول رقم (09): معامل الثبات ألفا كرو نباخ لمحاور الاستبانة

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	مستوى الثبات
الحوكمة	18	0.766	مقبول
إدارة المخاطر المالية	12	0.884	ممتاز
ثبات العام	30	0.865	ممتاز

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (09) أن عبارات الاستبيان مناسبة لقياس المحورين حيث بلغ معامل ألفا كرو نباخ لمحور الحوكمة بقيمة (0.766) وهذا يدل على أن المحور يتمتع بدرجة مقبولة، بينما بلغ معامل ألفا كرو نباخ لمحور إدارة المخاطر المالية قيمة (0.884)، وهذا يدل على أن المحور يتمتع بدرجة ثبات ممتازة بقيمة (0.865).

المطلب الرابع: أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة

بعد فحص جميع الاستبيانات التي تم استرجاعها تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، وقد تم الاعتماد على بعض الأساليب الاحصائية التي تم توظيفها في هذه الدراسة، والمتمثلة في:

– **التكرار والنسب المئوية:** تعبر عن عدد الإجابات المتشابهة لأفراد العينة على كل من الاقتراحات الموضعة وهي تسهل حساب النسب المئوية والوسط الحسابي وكذا الانحراف المعياري، حيث أن النسب المئوية تساعد في تحليل خصائص عينة البحث، وكذا النسب المئوية لدرجات الفرد المبحوث لكل عبارة من العبارات. (دريس، 2015، صفحة 172)

– **المتوسط الحسابي:** هو القيمة التي تقع وسط مجموعة القيم تماما بعد ترتيبها تصاعديا أو تنازليا، ويستخدم المتوسط الحسابي في حالة البيانات الرقمية فقط. (الفيل، 2018، صفحة 15)

– **الانحراف المعياري:** يقصد بالانحراف المعياري لمجموعة من البيانات هو الجذر التربيعي الموجب للتباين، وبذلك فإن وحدات الانحراف المعياري هي نفس وحدات البيانات الأصلية ويرمز له بالرمز S، وغالبا يفضل استخدام الانحراف المعياري لأن مقياس التشتت المطلق يجب أن يكون له نفس وحدات القراءات الأصلية وهو متحقق في حالة الانحراف المعياري. (الفيل، 2018، صفحة 16)

– **معامل الثبات ألفا كرو نباخ:** يعتبر واحد من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الاستمارة الإحصائية، ولذلك نحتاج قبل القيام بعمل أي تحليل للبيانات الإحصائية عمل اختبار المعولية وما يدعى باختبار كرو نباخ Cronbach Alpha، وهو اختبار إحصائي على بيانات استمارات مجموعة الخبراء في موضوع الاستمارة لعطاء الشرعية لاستمارة البيانات الاحصائية وعلى ضوء هذه النتائج تعدل الاستمارة أو تبقى كما هي. (البياتي، 2005، صفحة 49)

– **معامل الارتباط الخطي البسيط (بيرسون):** يستخدم معامل الارتباط بيرسون لقياس شدة ونوع العلاقة بين متغيرين كميين، عندما تكون العلاقة بينهما خطية (أي تأخذ شكل خط مستقيم)، ويرى العالم بيرسون أن هذا المقياس يعد من أفضل المقاييس للارتباط بين متغيرين قد يختلفان في وحدات القياس أو في مستواهما (مثل الارتباط بين العمر والدخل) حيث قياس العمر بالسنوات ويقاس الدخل بالعملة. (البلخي و حميدان، 2019، صفحة 103)

– **اختبار الالتواء والتفلطح:** الالتواء هو بعد التوزيع عن التماثل، وقد يكون هذا التوزيع متماثلا أو ملتويا جهة اليمين أو ملتويا جهة اليسار، ففي حالة التوزيعات المتماثلة فإن المتوسط الحسابي يساوي الوسيط ويساوي المنوال، فإذا كان التوزيع ملتويا جهة اليمين فإن: المتوسط الحسابي أكبر من الوسيط وأكبر من

المنوال ويسمى التوزيع موجب الالتواء وفيه يكون الطرف الأيمن للمنحنى أطول من الأيسر، أما إذا كان التوزيع ملتويا جهة اليسار فإن: المتوسط الحسابي أصغر من الوسيط وأصغر من المنوال وفيه يكون الطرف الأيسر للمنحنى أطول من الأيمن. (الفيل، 2018، صفحة 16)

– **التفلطح:** يقصد به درجة ارتفاع قمة التوزيع بالنسبة للتوزيع الطبيعي، فإذا كان للتوزيع قمة مرتفعة (أكبر من التوزيع الاعتدالي) يقال إنه مدبب وإذا كان التوزيع ذو قمة مسطحة يقال إنه مفلطح، وإذا كانت قمة التوزيع متوسطة (ليست مدببة وليست مفلطحة) يسمى متوسط التفلطح. (الفيل، 2018، صفحة 32)

– **الانحدار الخطي المتعدد:** هو امتداد لانحدار الخطي البسيط، يستخدم عندما يكون لدينا أكثر من متغير مستقل ومتغير تابع واحد. (البلخي و حميدان، 2019، صفحة 134)

– **معامل تضخم التباين ومعامل التضخم المسموح:** عبارة عن معامل يستخدم لتقييم وتقدير قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بينهم ونمذجة العلاقة المستقبلية بينهما.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض وتحليل بيانات محاور الدراسة، ثم مناقشة نتائجها.

المطلب الأول: عرض البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

في هذا المطلب تم قياس توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الشخصية والوظيفية المتمثلة في: الجنس، السن، المستوى التعليمي والخبرة المهنية.

الفرع الأول: متغير الجنس

يتوزع أفراد العينة حسب متغير الجنس كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية (%)
ذكر	19	42.2
أنثى	26	57.8
المجموع	45	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال هذا الجدول رقم (10) أن أغلب أفراد العينة من فئة الإناث الذين بلغ عددهم 26 عاملة أي ما يعادل (57.8%)، في حين بلغ عدد الذكور (19) بنسبة (42.2%)، وهذا راجع إلى طبيعة العمل في البنك والذي لا يتطلب التنقل لأن أغلب الوظائف في البنوك هي وظائف إدارية، كما يدل على أن البنك يمتاز بوجود فرص متكافئة في عملية التوظيف بالنسبة لذكور والإناث.

الفرع الثاني: متغير السن

يتوزع أفراد العينة حسب متغير السن كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

العمر	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 30 سنة	02	4.4
من 30 إلى أقل من 40 سنة	18	40
من 40 إلى أقل من 50 سنة	17	37.8
من 50 سنة فما فوق	08	17.8
المجموع	45	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول رقم (11) أن أغلب أفراد عينة الدراسة تراوحت أعمارهم ما بين (30) سنة إلى أقل من (40) سنة حيث جاءت في المرتبة الأولى بعدد (18) عامل أي ما يعادل نسبة قدرت بـ (40%)، أما المرتبة الثانية نجد العاملين الذين ينتمون من (40) إلى أقل من (50) سنة بعدد (17) عامل أي ما يعادل نسبة قدرت بـ (37.8%)، وأما المرتبة الثالثة فشملت العينة من (50) سنة فما فوق حيث بلغ عددهم (08) عمال ما يعادل نسبة قدرت بـ (17.8%)، وفي المرتبة الأخيرة تراوحت أعمارهم أقل من (30) سنة حيث بلغ عددهم عاملين بنسبة قدرت بـ (4.4%).

ونلاحظ من خلال ما سبق أن أغلب أفراد العينة هم فئة الشباب وهذا يفسر أن البنك يعتمد على هذه الفئة التي يقوم بتدريبها وتكوينها للاستفادة منها في الآجال القادمة.

الفرع الثالث: المستوى التعليمي

يتوزع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية (%)
ثانوي أو أقل	03	6.7
تقني سامي	05	11.1
جامعي	30	66.7
دراسات عليا	07	15.6
المجموع	45	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن المستوى التعليمي الذي أحتل المرتبة الأولى هو مستوى الجامعي حيث بلغ عددهم (30) عامل أي بنسبة بلغت (66.7%)، وفي المرتبة الثانية هي فئة الدراسات العليا حيث بلغ عددهم (7) عمال أي بنسبة (15.6%)، أما في المرتبة الثالثة نجد العاملين الذين يملكون مستوى تقني سامي حيث بلغ عددهم (5) عمال أي بنسبة (11.1%)، أما في المرتبة الرابعة والأخيرة فنجد فئة الثانوي أو أقل بعدد (3) عمال والتي تعبر عن نسبة (6.7%)، وعليه نقول أن طبيعة نشاط البنوك يتطلب الجهد الفكري.

الفرع الرابع: الخبرة المهنية

يتوزع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 5 سنوات	01	2.2
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	07	15.6
10 سنوات فما فوق	37	82.2
المجموع	45	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن أغلبية أفراد العينة الذين بلغت عدد سنوات الخدمة لديهم ما بين (10) سنوات فما فوق حيث بلغت أعلى نسبة قدرت ب (82.2%)، ثم تليها أفراد العينة الذين بلغت عدد سنوات الخدمة لديهم من (5) سنوات إلى أقل من (10) سنوات بنسبة (15.6%)، وفي الأخير نسبة أفراد

العينة الذين بلغت سنوات الخدمة لديهم أقل من (5) سنوات بنسبة (2.2%)، وعليه يدل هذا أن الموظفون يحضون بمجموعة واسعة من الفوائد والمزايا واستقرار المهني يضمنهم لهم البنك.

وعليه يمكن القول أن الموظفون يحضون بمجموعة واسعة من الفوائد والمزايا واستقرار المهني يضمنهم لهم البنك.

المطلب الثاني: عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول الحوكمة

سيتم فيما يلي تحليل عبارات المتغير المستقل والمتمثل في الحوكمة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss، وسنقوم باستخدام المتوسط الحسابي لمعرفة درجة الموافقة لكل بعد والانحراف المعياري، لمعرفة مدى تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة.

الفرع الأول: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول بعد الإفصاح

من أجل معرفة مستوى الإفصاح في البنك محل دراسة تم تخصيص (5) عبارات، والنتائج المتوصل إليها موضحة في الجدول رقم (14).

الجدول رقم (14): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد الإفصاح

رقم العبارة	محتوى العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	ترتيب العبارات
01	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بعمليات البنك	2.711	1.307	متوسط	5
02	يقوم البنك بالإفصاح عن معاملاته المالية	2.800	1.235	متوسط	4
03	يعلن مسؤولو البنك عن أخر مستجدات البنك بصفة دورية ومستمرة	3.622	0.805	مرتفع	1
04	يكشف البنك عن أهدافه قبل بداية كل موسم	3.600	0.836	مرتفع	2
05	يتم تسيير إدارة البنك بطريقة مرضية	3.533	0.814	مرتفع	3
بعد الإفصاح		**3.253**	**0.667**	**متوسط**	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

تظهر نتائج الواردة في الجدول رقم (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات بعد الإفصاح، حيث نلاحظ أن هناك تفاوت بين مفردات عينة الدراسة في الموافقة على عبارات هذا البعد، وهو ما أكدته قيم المتوسط الحسابي حيث تراوحت متوسطات هذا البعد بين القيمتين (3.622) و(2.711) وبانحرافات معيارية محصورة بين القيمتين (1.307) و(0.805).

كما يتضح من الجدول رقم (14) أن العبارة رقم (03) والتي تفيد "يعلن مسؤولو البنك عن أخر مستجدات البنك بصفة دورية ومستمرة" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.622) وانحراف معياري قدره

(0.805)، مما يدل أن مسؤولو البنك يعلنون عن أخر المستجدات بصفة دورية ومستمرة. أما العبارة رقم (04) والتي تفيد "يكشف البنك عن أهدافه قبل بداية كل موسم" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.600) وانحراف معياري قدره (0.836)، وهذا يشير إلى أن البنك يكشف على كل أهدافه عند كل موسم. وجاءت في المرتبة الثالثة العبارة رقم (05) والتي تفيد "يتم تسيير إدارة البنك بطريقة مرضية" بمتوسط حسابي (3.533) وانحراف معياري قدره (0.814) مما يدل على أن البنك يقوم بتسيير إدارته بطريقة مرضية، وأما العبارة رقم (02) التي تفيد "يقوم البنك بالإفصاح عن معاملاته المالية" جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.800) وانحراف معياري قدره (1.235) وهذا دليل على أن البنك يتم الإفصاح عن معاملاته المالية، أما العبارة رقم (01) والتي تفيد "يتم الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بعمليات البنك" جاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.711) وانحراف معياري قدره (1.307) وهذا يشير على أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة متوسطة بمعنى أن البنك لا يفصح عن جميع المعلومات المتعلقة بعملياته.

في حين بلغ متوسط الحسابي الكلي لبعد الإفصاح ب (3.253) وهو في الفئة الثالثة من سلم ليكارث الخماسي وبانحراف معياري يقدر ب (0.667) والذي يعبر عن درجة متوسطة من الموافقة، مما يدل على أن البنك محل الدراسة يطبق مبدأ الإفصاح بدرجة متوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة.

الفرع الثاني: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول بعد الثقة

من أجل معرفة مستوى الثقة في البنك محل دراسة تم تخصيص (4) عبارات، والنتائج المتوصل إليها موضحة في الجدول رقم (15).

الجدول رقم (15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد الثقة

رقم العبارة	محتوى العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	ترتيب العبارات
06	يتم معاملة جميع عملاء البنك معاملة عادلة من حيث الحقوق	3.644	0.908	مرتفع	2
07	يتم معاملة جميع موظفي البنك معاملة عادلة من حيث الحقوق	3.177	0.936	متوسط	4
08	توجد ثقة لدى عملاء البنك بمسؤوليه	3.622	0.649	مرتفع	3
09	العلاقة بين إدارة البنك والعملاء في تحسن	3.711	0.548	مرتفع	1
بعد الثقة		**3.538**	**0.485**	**مرتفع**	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

تظهر نتائج الواردة في الجدول رقم (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات بعد الثقة، حيث نلاحظ أن هناك تفاوت بين مفردات عينة الدراسة في الموافقة

على عبارات هذا البعد، وهو ما أكدته قيم المتوسط الحسابي حيث تراوحت متوسطات هذا البعد بين القيمتين (3.711) و(3.177) وبانحرافات معيارية محصورة بين القيمتين (0.936) و(0.548).

كما يتضح من الجدول رقم (15) أن العبارة رقم (09) والتي تفيد "العلاقة بين إدارة البنك والعملاء في تحسن" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.711) وانحراف معياري قدره (0.548) وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على هذه العبارة، مما يدل أن العلاقة في تحسن بين إدارة البنك والعملاء، أما العبارة رقم (06) والتي تفيد "يتم معاملة جميع عملاء البنك معاملة عادلة من حيث الحقوق" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.644) وانحراف معياري قدرة (0.908) وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على هذه العبارة وهذا يشير إلى أن معاملة جميع العملاء البنك تتم بشكل عادل من حيث الحقوق، وجاءت في المرتبة الثالثة العبارة رقم (08) والتي تفيد "توجد ثقة لدى عملاء البنك بمسؤوليه" بمتوسط حسابي (3.622) وانحراف معياري قدره (0.649) بمعنى أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة وهذا يدل على أن العملاء يثقون بمسؤولي البنك، أما العبارة رقم (07) والتي تفيد "يتم معاملة جميع موظفي البنك معاملة عادلة من حيث الحقوق" جاءت في المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.177) وانحراف معياري قدره (0.936) وهذا يشير على أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة متوسطة بمعنى البنك لا يعامل جميع موظفيه معاملة عادلة من حيث الحقوق.

في حين بلغ متوسط الحسابي الكلي لبعد الثقة بـ (3.538) وهو في الفئة الرابعة من سلم ليكارث الخماسي وبانحراف معياري يقدر بـ (0.485) والذي يعبر عن درجة مرتفعة من الموافقة، مما يدل على أن البنك محل الدراسة يطبق مبدأ الثقة بدرجة مرتفعة من وجهة نظر عينة الدراسة.

الفرع الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول بعد الشفافية

من أجل معرفة مستوى الشفافية في البنك محل دراسة تم تخصيص (5) عبارات، والنتائج المتوصل إليها موضحة في الجدول رقم (16).

الجدول رقم (16): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد الشفافية

رقم العبارة	محتوى العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	ترتيب العبارات
10	يعمل مسؤولي البنك على كشف الحد المطلوب من المعلومات أمام العملاء	3.711	0.786	مرتفع	2
11	توجد نسبة من المحاباة والمحسوبية داخل البنك	2.911	0.972	متوسط	3
12	يمكن الاطلاع على جميع البيانات المالية والإدارية للبنك	2.555	0.918	منخفض	5
13	يجتمع مجلس إدارة البنك بشكل دوري ومستمر لمناقشة القضايا المتعلقة به	3.800	0.894	مرتفع	1
14	يتم توظيف في البنك بطرق شفافة	2.800	0.694	متوسطة	4
بعد الشفافية		**3.155**	**0.470**	**مرتفع**	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

تظهر نتائج الواردة في الجدول رقم (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات بعد الشفافية، حيث نلاحظ أن هناك تفاوت بين مفردات عينة الدراسة في الموافقة على عبارات هذا البعد، وهو ما أكدته قيم المتوسط الحسابي حيث تراوحت متوسطات هذا البعد بين القيمتين (3.800) و (2.555) وبانحرافات معيارية محصورة بين القيمتين (0.972) و(0.694).

كما يتضح من الجدول رقم (16) أن العبارة رقم (13) والتي تفيد "يجتمع مجلس إدارة البنك بشكل دوري ومستمر لمناقشة القضايا المتعلقة به" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.800) وانحراف معياري قدره (0.894) وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على هذه العبارة، مما يدل أن مجلس إدارة البنك يجتمع لمناقشة قضاياه بشكل دائم ومستمر، أما العبارة رقم (10) والتي تفيد "يعمل مسؤولي البنك على كشف الحد المطلوب من المعلومات أمام العملاء" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.711) وانحراف معياري قدره (0.786) وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على هذه العبارة وهذا يشير إلى أن البنك يكشف المعلومات المطلوبة للعملاء. وجاءت في المرتبة الثالثة العبارة رقم (11) والتي تفيد "توجد نسبة من المحاباة والمحسوبية داخل البنك" بمتوسط حسابي (2.911) وانحراف معياري قدره (0.972) بمعنى أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة منخفضة وهذا يدل على أن لا توجد المحاباة والمحسوبية داخل البنك، أما المرتبة الرابعة العبارة رقم (14) والتي تفيد "يتم توظيف في

البنك بطرق شفافة" بمتوسط حسابي (2.800) وانحراف معياري قدره (0.694) بمعنى أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة منخفضة وهذا يدل طرق التوظيف في البنك لا تتم بطرق شفافة، أما العبارة رقم (12) والتي تفيد "يمكن الاطلاع على جميع البيانات المالية والإدارية للبنك" جاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.555) وانحراف معياري قدره (0.918) وهذا يشير على أن أفراد عينة الدراسة غير موافقون بمعنى أن جميع البيانات المالية والإدارية للبنك غير متاحة ولا يمكن الاطلاع عليها.

في حين بلغ متوسط الحسابي الكلي لبعد الشفافية ب (3.155) وهو في الفئة الثالثة من سلم ليكارث الخماسي وبانحراف معياري يقدر ب (0.470) والذي يعبر عن درجة متوسطة من الموافقة، مما يدل على أن البنك محل الدراسة يطبق مبدأ الشفافية بدرجة متوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة.

الفرع الرابع: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول بعد المساءلة

من أجل معرفة مستوى المساءلة في البنك محل دراسة تم تخصيص (4) عبارات، والنتائج المتوصل إليها موضحة في الجدول رقم (17).

الجدول رقم (17): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد المساءلة

رقم العبارة	محتوى العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	ترتيب العبارات
15	يكفل البنك للعملاء حقوقهم عند الحاجة أو التضرر	3.733	0.750	مرتفع	3
16	يقوم البنك بتقييم التقارير الدورية عن النتائج الشهرية أو السنوية للبنك	3.933	0.750	مرتفع	2
17	يوجد تطبيق فعلي وسريع للقرارات الناتجة عن عملية المساءلة	3.666	0.639	مرتفع	4
18	يحرص البنك على استقبال العملاء والرد على مشاكلهم	3.977	0.583	مرتفع	1
بعد المساءلة		**3.827**	**0.467**	**مرتفع**	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

تظهر نتائج الواردة في الجدول رقم (17) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات بعد المساءلة، حيث نلاحظ أن هناك تفاوت بين مفردات عينة الدراسة في الموافقة على عبارات هذا البعد، وهو ما أكدته قيم المتوسط الحسابي حيث تراوحت متوسطات هذا البعد بين القيمتين (3.977) و (3.666) وبانحرافات معيارية محصورة بين القيمتين (0.583) و(0.750).

كما يتضح من الجدول رقم (17) أن العبارة رقم (18) والتي تفيد "يحرص البنك على استقبال العملاء والرد على مشاكلهم" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.977) وانحراف معياري قدره (0.583) وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على هذه العبارة، مما يدل أن البنك يحرص

بشكل جيد على استقبال العملاء والرد على مشاكلهم، أما العبارة رقم (16) والتي تفيد "يقوم البنك بتقييم التقارير الدورية عن النتائج الشهرية أو السنوية للبنك "جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.933) وانحراف معياري قدره (0.750) وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على هذه العبارة وهذا يشير إلى أن البنك يقيم النتائج الشهرية والسنوية بشكل دوري. وجاءت في المرتبة الثالثة العبارة رقم (15) والتي تفيد "يكفل البنك للعملاء حقوقهم عند الحاجة أو التضرر" بمتوسط حسابي (3.733) وانحراف معياري قدره (0.750) بمعنى أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة وهذا يدل على أن البنك يكفل حقوق جميع العملاء بشكل جيد، أما العبارة رقم (17) والتي تفيد "يوجد تطبيق فعلي وسريع للقرارات الناتجة عن عملية المساءلة" جاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.666) وانحراف معياري قدره (0.639) بمعنى أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة بمعنى أن البنك يطبق قرارات الناتجة عن عملية المساءلة بشكل فعلي وسريع.

في حين بلغ متوسط الحسابي الكلي لبعد المساءلة ب (3.827) وهو في الفئة الرابعة من سلم ليكارث الخماسي وبانحراف معياري يقدر ب (0.467) والذي يعبر عن درجة مرتفعة من الموافقة، مما يدل على أن البنك محل الدراسة يطبق مبدأ المساءلة بدرجة مرتفعة من وجهة نظر عينة الدراسة.

الفرع الخامس: عرض وتحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الإجماليين لمحور الحوكمة

ولمعرفة مستوى الحوكمة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالاته محل الدراسة نعتمد على الجدول التالي الذي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي لأبعاد محور "الحوكمة" كما يلي:

الجدول رقم (18): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي للحوكمة

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	ترتيب العبارات
الإفصاح	3.253	0.667	متوسط	3
الثقة	3.538	0.485	مرتفع	2
الشفافية	3.155	0.470	متوسط	4
المساءلة	3.827	0.467	مرتفع	1
الحوكمة	3.417	0.384	**مرتفع**	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

تظهر النتائج الواردة في الجدول رقم (18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول محور الحوكمة، حيث نلاحظ أن هناك تفاوت بين مفردات عينة الدراسة في

الموافقة على أبعاد هذا المحور، وهو ما أكدته قيم المتوسط الحسابي، حيث تراوحت متوسطات هذه الأبعاد بين القيمتين (3.827) و(3.155) وبانحرافات معيارية محصورة بين القيمتين (0.667) و(0.467).

كما يتضح من الجدول رقم (18) أن بعد المساءلة جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته (3.827) ويعبر عن درجة مرتفعة من الموافقة وانحراف معياري (0.467)، أما بعد الثقة جاء في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.538) ويعبر عن درجة مرتفعة من الموافقة وانحراف معياري (0.485)، أما بعد الإفصاح فجاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.253) ويعبر عن درجة متوسطة من الموافقة وانحراف معياري (0.667)، وجاء في المرتبة الرابعة والأخيرة بعد الشفافية بمتوسط حسابي (3.155) ويعبر عن درجة متوسطة من الموافقة وانحراف معياري (0.470).

ومن النتائج السابقة يتضح أن درجة موافقة أفراد عينة حول محور الحوكمة مرتفعة بمتوسط حسابي قيمته (3.417) وانحراف معياري (0.384) وهو انحراف أقل من (01)، مما يدل على أن هناك انسجام عام في آراء عينة الدراسة، وبناء على ذلك فإن مستوى شعور أفراد العينة بالحوكمة مرتفع وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى مدى اهتمام البنك باستراتيجيات تطبيق أبعاد الحوكمة.

المطلب الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول إدارة المخاطر المالية

سيتم فيما يلي تحليل عبارات المتغير التابع والمتمثل في إدارة المخاطر المالية بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS، وذلك باستخدام المتوسط الحسابي من أجل معرفة درجة الموافقة لكل عبارة، بالإضافة إلى التعرف على درجة تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة بالإعتماد على الانحراف المعياري، وفيما يلي عرض وتحليل لنتائج هذا المحور:

الجدول رقم (19): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمحور إدارة المخاطر المالية

رقم العبارة	محتوى العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	ترتيب العبارات
19	يوجد فهم واضح لمفهوم إدارة المخاطر عبر كافة إدارات البنك	3.466	0.842	مرتفع	11
20	تم وضع توضيح ووصف دقيق لأهمية المخاطر وإدارة المخاطر في كافة إدارات البنك	3.577	0.753	مرتفع	09
21	يتم تحديد من هو المسؤول عن إدارة المخاطر على مستوى البنك	3.666	0.738	مرتفع	04
22	يحرص البنك على توظيف أفراد مؤهلين بشكل جيد في إدارة المخاطر	3.644	0.743	مرتفع	07
23	من الأهمية بمكان تطبيق كافة الأساليب الملائمة لإدارة المخاطر	3.844	0.638	مرتفع	01
24	من أهداف البنك أن يتوسع في التطبيقات الضرورية في أساليب إدارة المخاطر	3.822	0.534	مرتفع	02
25	تقوم إدارة البنك بمراجعة الأداء بشكل منتظم في إدارة مخاطرها	3.666	0.738	مرتفع	05
26	لدى البنك ردود فعل مستمرة عالية الفعالية على استراتيجيات إدارة المخاطر وأدائها	3.555	0.755	مرتفع	10
27	يتم توثيق إجراءات وعمليات إدارة المخاطر لدى البنك وتوجيه الموظفين حول إدارة المخاطر	3.666	0.564	مرتفع	06
28	تشجيع سياسة البنك برامج التدريب في مجال إدارة المخاطر	3.622	0.777	مرتفع	08
29	تطبيقات المستخدمة في إدارة المخاطر تخفض الخسائر المتوقعة	3.777	0.735	مرتفع	03
30	تطبيق البنك لاتفاقية بازل لرأس المال من شأنه أن يحسن من كفاءة إدارة المخاطر	3.466	0.625	مرتفع	12
إدارة المخاطر المالية		**3.648**	**0.470**	**مرتفع**	–

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (19) يتضح أن جميع عبارات محور إدارة المخاطر المالية من (19 إلى 30) تعبر عن درجة مرتفعة من الموافقة من طرف أفراد عينة الدراسة، وتم ترتيب العبارات تنازليا من أعلى درجة إلى أقل درجة، حيث كانت في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة العبارة رقم (23) والتي تفيد "من الأهمية بمكان تطبيق كافة الأساليب الملائمة لإدارة المخاطر" بمتوسط حسابي قدره (3.844) ويعبر عن درجة مرتفعة من الموافقة وقد قدر الانحراف المعياري (0.638) وهذا يدل على وجود تجانس في أراء أفراد العينة حول مضمون هذه العبارة، وفي المرتبة الثانية تأتي العبارة رقم (24) والتي تفيد "من أهداف البنك أن يتوسع في التطبيقات الضرورية في أساليب إدارة المخاطر" بمتوسط حسابي قدره (3.822) ويعبر عن درجة الموافقة مرتفعة وقد قدر الانحراف المعياري (0.534) وهذا يدل على وجود

تجانس في أراء أفراد العينة حول مضمون هذه العبارة، أما المرتبة الثالثة تتمثل في العبارة رقم (29) والتي تفيد "تطبيقات المستخدمة في إدارة المخاطر تخفض الخسائر المتوقعة" بمتوسط حسابي قدره (3.777) ويعبر عن درجة الموافقة مرتفعة وقد قدر الانحراف المعياري (0.735) وهذا يدل على وجود تجانس في أراء أفراد العينة حول مضمون هذه العبارة، أما في المراتب الثلاثة الأخيرة العبارة رقم (26) وهي المرتبة العاشرة والتي تفيد "لدى البنك ردود فعل مستمرة عالية الفعالية على استراتيجيات إدارة المخاطر وأدائها" بمتوسط حسابي قدره (3.555) ويعبر عن درجة الموافقة مرتفعة وقد قدر الانحراف المعياري (0.755) وهذا يدل على وجود تجانس في أراء أفراد العينة حول مضمون هذه العبارة، وفي المرتبة الحادية عشر العبارة رقم (19) والتي "يوجد فهم واضح لمفهوم إدارة المخاطر عبر كافة إدارات البنك" بمتوسط حسابي قدره (3.466) ويعبر عن درجة الموافقة مرتفعة وقد قدر الانحراف المعياري (0.842) وهذا يدل على وجود تجانس في أراء أفراد العينة حول مضمون هذه العبارة، أما في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (30) والتي "تطبيق البنك لاتفاقية بازل لرأس المال من شأنه أن يحسن من كفاءة إدارة المخاطر" بمتوسط حسابي قدره (3.466) ويعبر عن درجة الموافقة مرتفعة وقد قدر الانحراف المعياري (0.625) وهذا يدل على وجود تجانس في أراء أفراد العينة حول مضمون هذه العبارة.

في حين بلغ متوسط الحسابي الكلي لمحور إدارة المخاطر المالية ب (3.648) وهو في الفئة الرابعة من سلم ليكارث الخماسي وبانحراف معياري يقدر ب (0.470) والذي يعبر عن درجة مرتفعة من الموافقة، مما يدل على أن البنك محل الدراسة يطبق إدارة المخاطر بدرجة مرتفعة من وجهة نظر عينة الدراسة.

المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

لمعرفة أثر الحوكمة على إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالاته –جيجل–، حاولنا التعرف على طبيعة توزيع متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اختبار صحة فرضيات الدراسة، ومن تم تقديم تفسيرات للبنك وفقا للنتائج المتوصل إليها.

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

للتأكد من أن متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، تم الاعتماد على حساب معاملي الالتواء والتفلطح، كما أن متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي إذا كانت قيم معامل الالتواء أقل تماما من (2) وقيم معامل التفلطح أقل تماما من (4) (Mishra, et al., 2019, p. 71). والنتائج المتوصل إليها موضحة في الجدول رقم (20).

الجدول رقم (20): اختبار التوزيع الطبيعي (الالتواء والتفلطح)

متغيرات الدراسة	معامل الالتواء	معامل التفلطح
المحور الأول: الحوكمة	-0.592	-0.123
بعد الإفصاح	0.733	0.308
بعد الثقة	-0.736	0.734
بعدة الشفافية	-0.607	0.389
بعد المساءلة	-0.455	1.389
المحور الثاني: إدارة المخاطر المالية	-1.436	2.785

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (20) أن معاملات الالتواء بالنسبة لجميع المتغيرات محصورة بين القيمتين (0.733) و(1.436-) وهي أقل تماما من (2)، كما أن قيم معامل التفلطح محصور بين (2.785) و(0.123-) وهو أقل تماما من (4)، وبالتالي فإن متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي وذلك استنادا لدراسة (Mishra, et al, 2019)

الفرع الثاني: اختبار التعددية الخطية

للتأكد من عدم وجود تداخل خطي متعدد (ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة للدراسة وهي: الإفصاح، الثقة، الشفافية والمساءلة)، قمنا بحساب معامل تضخم التباين VIF ومعامل التباين المسموح به Tolerance. وحسب الباحث (Das, 2019, p. 145) لن تظهر مشكلة ارتباط المتغيرات المستقلة في حالة ما إذا كان معامل تضخم التباين أقل من 10 والتباين المسموح به أكبر من 0.1 بالنسبة لجميع المتغيرات المستقلة للدراسة.

الجدول رقم (21): اختبار التعددية الخطية (معامل تضخم التباين والتباين المسموح)

المتغيرات	معامل تضخم التباين	التباين المسموح
الإفصاح	1.399	0.715
الثقة	1.155	0.866
الشفافية	1.415	0.707
المساءلة	1.358	0.736

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم معامل تضخم التباين محصور بين (1.415) و (1.155) وهي أقل من (10)، كما نلاحظ أن قيم التباين المسموح به كلها أكبر من (0.1)، بالنسبة لجميع المتغيرات وعليه يمكن القول بأن نتائج عدم ارتباط المتغيرات المستقلة مقبولة وهي صالحة لاختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية

سنحاول في هذا الإطار اختبار فرضيات الدراسة لنصل الدراسة وتقديم أهم النتائج التي توصلنا إليها وذلك بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي، ويمكن عرض هذه النتائج على الشكل التالي:

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية

تنص هذه الفرضية على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من (0.05) للحوكمة على إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–، وقد تم الاعتماد على تحليل تباين الانحدار المتعدد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): نتائج تحليل تباين الانحدار المتعدد (المتغير التابع: إدارة المخاطر المالية)

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F قيمة المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R
الانحدار	3.291	4	0.823	5.108	0.002	0.338	0.581
الخطأ المتبقي	6.443	40	0.161	–	–	–	–
المجموع	9.735	44	–	–	–	–	–

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول رقم (22) أن قيمة F المحسوبة بلغت (5.108) وهي دالة إحصائيا حيث بلغ مستوى الدلالة sig (0.002) وهو أقل من (0.05)، مما يعني أن نموذج الدراسة ذو أهمية إحصائية، كما نلاحظ أن قيمة الارتباط R تساوي (0.581) مما يدل على وجود ارتباط قوي وموجب بين الحوكمة وإدارة المخاطر المالية، في حين أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.338) وهذا يعني أن (33.8%) من التباين الحاصل في المتغير التابع (إدارة المخاطر المالية) مفسر بالتغير في المتغير المستقل (الحوكمة) وأن (66.2%) راجع إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

وعليه يمكن القول إن **الفرضية الرئيسية** التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من (0.05) لتطبيق الحوكمة في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل– من وجهة نظر عينة أفراد الدراسة **مقبولة**.

كما تتفق دراستنا مع دراسة (بركات، 2015) ودراسة (معاريف، شيخي، وزناقي، 2019)، ويمكن تفسير ذلك هناك علاقة دالة إحصائيا بين المتغير المستقل والمتغير التابع، فكلما زاد تطبيق الحوكمة أدى ذلك إلى قدرة التحكم في إدارة المخاطر المالية، إذ تساهم مبادئ الحوكمة في زيادة وتعزيز قدرة البنك على التعامل مع المخاطر المالية وتحقيق الاستدامة والمتانة للبنك في التعامل مع المخاطر المالية.

ثانيا: اختبار الفرضيات الفرعية

من أجل اختبار أثر كل بعد من أبعاد الحوكمة (الإفصاح، الثقة، الشفافية، المساءلة) في إدارة المخاطر المالية، اعتمدنا على نتائج الانحدار الخطي المتعدد والنتائج المتوصل إليها الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأثر أبعاد الحوكمة في إدارة المخاطر

النموذج	معاملات غير نمطية		المعاملات النمطية	القيمة المحسوبة	مستوى دلالة t
	B	الخطأ المعياري	Beta		
Constante	1.101	0.608	-	1.811	0.078
الإفصاح	0.032	0.107	0.046	0.302	0.765
الثقة	0.096	0.134	0.099	0.718	0.477
الشفافية	0.084	0.153	0.084	0.547	0.588
المساءلة	0.480	0.151	0.477	3.182	0.003

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تنص هذه الفرضية على أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية أقل من (0.05) لبعد الإفصاح على إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -جيجل-، يتضح من خلال الجدول رقم (23) أن مستوى الدلالة الإحصائية الخاصة ببعد الإفصاح تقدر ب (0.765) وهو أكبر من مستوى المعنوية المحدد مسبقا في هذه الدراسة (0.05)، مما يعني عدم وجود أثر لبعد الإفصاح على إدارة المخاطر المالية في البنك، وعليه فإن **الفرضية الأولى مرفوضة**.

وبناء على ما سبق يمكن تفسير ذلك بأن البنك لا يقوم بالإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالبنك، كما أن مديري ومسيري البنك لا يقدمون أبرز المستجدات المستحدثة بصفة دورية ومستمرة، مما

يجعل البنك يواجه عقبات عديدة في تحقيق أهدافه المسطرة، بالإضافة إلى ذلك لابد على إدارة البنك تشجيع كافة المستويات بالفهم الواضح لإدارة المخاطر المالية.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تنص هذه الفرضية على أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية أقل من (0.05) لبعد الثقة على إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–، ومن خلال الجدول رقم (23) نلاحظ أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) الخاصة ببعد الثقة تقدر بـ (0.477) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية المحدد مسبقا في هذه الدراسة والمقدر بـ (0.05)، مما يدل على عدم وجود أثر دال لبعد الثقة على إدارة المخاطر المالية عينة الدراسة وعليه فإن **الفرضية الثانية مرفوضة.**

وبناء على ما سبق يمكن تفسير النتيجة المتوصل إليها بأن الثقة في المؤسسة وبالرغم من أنها كانت بدرجة مرتفعة في اجابات أفراد العينة وكونها الأساس في تحقيق الأهداف والرؤى للبنك والعدالة إلى أنها تؤثر على نفسية العملاء والموظفين من حيث المعاملة العادلة في الحقوق، كل هذا من شأنه قد يؤثر في كيفية إدارة المخاطر المالية بالشكل السليم والتي تتطلب من البنك التحليل الدقيق والمراقبة المستمرة.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص هذه الفرضية على أنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية أقل من (0.05) لبعد الشفافية على إدارة المخاطر المالية في البنك في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–، يتضح من خلال الجدول رقم (23) أن مستوى الدلالة الإحصائية ل (Sig) الخاصة ببعد الشفافية تقدر بـ(0.588) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني بأنه لا يوجد أثر دال لبعد الشفافية على إدارة المخاطر المالية عينة الدراسة وعليه فإن **الفرضية الثالثة مرفوضة.**

لا يوجد أثر للشفافية في إدارة المخاطر المالية في البنك بالرغم من أن بعد الشفافية كان بدرجة مرتفعة وفقا لآراء المبحوثين، حيث يمكن تفسير ذلك بأنه لابد من إدارة البنك العمل على عقد دوارات دورية ومستمرة لمناقشة القضايا المتعلقة سواء بالتوظيف أو بالمعلومات التي يمكن عرضها على المتعاملين، بالإضافة إلى ذلك لابد على إدارة البنك الحرص على توظيف أفراد مؤهلين لإدارة مخاطرها المالية بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه بشكل صحيح.

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

تنص هذه الفرضية على أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية أقل من (0.05) لبعد المساءلة على إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–، يتضح من خلال الجدول رقم (23) أن مستوى الدلالة الإحصائية ل (Sig) الخاصة ببعد المساءلة تقدر ب 0.03 وهو أصغر من مستوى المعنوية المحدد مسبقا في هذه الدراسة أقل من (0.05) ما يعني وجود أثر دال لبعد المساءلة على إدارة المخاطر المالية عينة الدراسة وعليه فإن **الفرضية الرابعة مقبولة.**

بناء على ما سبق توصلنا إلى أنه يوجد أثر لبعد المساءلة في إدارة المخاطر المالية في البنك، مما يعني أن البنك يحرص على استقبال العملاء ومعالجة المشكلات التي تواجههم من خلال توفير جميع حقوقهم سواء عند الضرر أو الحاجة مما يؤدي إلى التطبيق الفعلي والسريع للقرارات الناتجة عن المساءلة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي تناول الدراسة الميدانية لأثر الحوكمة في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل– ، حيث تم الاعتماد على الاستبيان في جمع البيانات، ثم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي spss، كما تم مناقشة آراء مجتمع الدراسة حول الحوكمة وإدارة المخاطر المالية وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية والمتمثلة في: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، معامل الثبات ألفا كرو نباخ، معامل الارتباط بيرسون، اختبار الالتواء والتفلطح، الانحدار الخطي المتعدد، ومعامل تضخم التباين، معامل التضخم المسموح، وقد أشارت النتائج إلى وجود مستوى مرتفع للحوكمة وإدارة المخاطر المالية، إضافة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الحوكمة في إدارة المخاطر المالية.

الخاتمة

إن إدارة المخاطر المالية هي جوهرة العمل الإداري في البنوك، باعتبار أن المخاطر ملازمة لعمل البنوك بشكل دوري ومتكرر فأصبحت السلامة البنكية مقرونة بمدى كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر المالية لذا تعتبر هذه الأخيرة ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة، لأنه من غير المعقول التحدث عن سبل تحكم بالمخاطر وتصدي لها دون الالتزام بمبادئ وآليات الحوكمة، لذا حاولت دراستنا إبراز الأثر الذي تلعبه الحوكمة في إدارة المخاطر المالية في البنوك باعتبارها أداة فعالة تستعمل لإدارة المخاطر المالية المحيطة بالبنك والسعي لحماية حقوق وأصحاب المصالح وتعزيز المساءلة والشفافية، حيث تسعى البنوك جاهدة إلى تقليل وتجنب جميع المخاطر المالية المحتملة من خلال الإفصاح عنها إلى الجهات المعنية ودعم عمليات إدارة المخاطر من خلال تحفيز الموظفين والمسؤولين حول إدارة المخاطر المالية ومنه فإن الحوكمة وإدارة المخاطر المالية متكاملان ومرتبطان في البنك إذ يجب التنسيق بينها مع الحفاظ على استقلاليتهما.

وقد تطرقنا في دراستنا إلى الأثر الذي تلعبه مبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر المالية في البنك، لإبراز هذا الأثر قمنا بدراسة تطبيقية في وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل– للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتي تتمحور حول ما أثر تطبيق الحوكمة في إدارة المخاطر المالية داخل وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل.

نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج على مستوى النظري وكذا التطبيقي تمثلت في:

- الحوكمة هي الإطار الذي يحكم طريقة إشراف وإدارة البنك؛ بصورة تحقق الكفاءة والعدالة لكافة الأطراف؛
- تتضمن الحوكمة مجموعة من المبادئ وإجراءات التي تسعى إلى ضمان استقرار النظام المالي وحماية مصالح المساهمين والعملاء وأصحاب المصلحة؛
- إدارة المخاطر المالية هي عملية تحديد وتقييم ورصد ومعالجة المخاطر المالية التي تواجهها البنوك حيث تسعى إدارة المخاطر المالية إلى تقليل من المخاطر المالية؛
- لا يمكن تطبيق الحوكمة في البنوك إلا من خلال تطبيق المبادئ المتفق عليها من طرف المنظمات العالمية والمتمثلة في الإفصاح والشفافية والمساءلة، الثقة التي تساعد في إدارة المخاطر المالية؛
- خلصت الدراسة إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل يطبق الحوكمة بدرجة مرتفعة؛

- أبانت النتائج وجود مستوى مرتفع لممارسة إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل؛
- أكدت النتائج على وجود أثر دال إحصائيا لتطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل؛
- كشفت نتائج الدراسة وجود أثر دال إحصائيا لتطبيق مبدأ المساءلة في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل؛
- أظهرت النتائج عدم وجود أثر دال إحصائيا لتطبيق مبادئ (الإفصاح وشفافية وكذلك الثقة) في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل.

2. التوصيات

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، ومن خلال ما تم عرضه في الجانب النظري وتطبيقي في هذه الدراسة والذي تم الحصول عليه من واقع التحليل إحصائي للبيانات، تم الخروج بمجموعة من التوصيات ومتمثل في:

- ضرورة الاهتمام أكثر بموضوع الحوكمة البنكية والحرص على تطبيق مبادئها على أرض الواقع؛
- لابد من زيادة تعزيز مبدأ الإفصاح لدى البنك من خلال الإفصاح عن جميع المعلومات والمعاملات المالية المتعلقة بالبنك؛
- ضرورة تفعيل مبدأ الثقة في إدارة المخاطر المالية؛
- لابد على إدارة البنك الحرص على توظيف أفراد مؤهلين لإدارة مخاطرها المالية؛
- ينبغي على إدارة البنك تشجيع كافة المستويات بالفهم الواضح لإدارة المخاطر المالية.

2. آفاق الدراسة:

للمزيد من الإثراء والتجديد نقترح مجموعة من المواضيع التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة والتي يمكن أن تكون كبحوث مستقبلية وهي:

- تطبيق نفس الدراسة الحالية بنفس المتغيرات ولكن توسيع عينة الدراسة على مجموعة من البنوك العمومية،
- دراسة دور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات البنكية؛
- دراسة دور إدارة المخاطر المالية في تكريس مبادئ الحوكمة البنكية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

- ابتسام قارة، سعيدة طيب، و زينة عرابش. (2019). **إدارة المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**. *مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 04*، 71-90.
- احمد حجازي، ندى ماجد السعيد، و سهى جمعة أبو منديل. (2021). **أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة**. *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، العدد 04*.
- أسماء مزيمش، و عمر شريقي. (2018). **الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر**. *مجلة علمية سداسية محكمة، العدد23*، 208-232.
- اقبال محمد غناية، و حكيمة حليمي. (2021). **فهم مبادئ الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول (النظام المصرفي الجزائري نموذجا)**. *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولات، العدد 04*، 126-140.
- الربيعي حاكم محسن، و راضي حمد عبد الحسين. (2011). ***حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة***. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الطاهر توايتية، و رميسة معمري. (2019). **دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل آليات الفحص الضريبي (دراسة حالة مديرية الضرائب)**. *مجلة المالية وحوكمة الشركات، العدد 02*، 43-75.
- أم الخير حمودة. (2021). **دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية (دراسة ميدانية باستخدام النمدجة بالمعادلات البنائية)**. قسم العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جلفة: جامعة زيان عاشور.
- أمال سكور. (2017). **أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية (دراسة مقارنة بين عينة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة)**. قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

- أنيسة سدرة. (2013). **حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة(2008).** *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد4*، 79-110.

- ايمان قادري، و خليل عبد قادر. (2021). **إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المصرفي (دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري).** *المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 04*، 729-740.

- بشير زناقي، و محمد معاريف. (2018). **أثر اليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.** *مجلة البديل الاقتصادي، العدد 01*، 332-351.

- بلال ميثاني، حمدان الجمال، و قدري سليمان الشكري. (2016). **اثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال الخيرية.** *مجلة الاقتصاد والمالية، العدد02*، 42-58.

- جمال معتوق. (2015-2016). **إدارة المخاطر المالية في ظل المنتجات الهندسية المالية.** قسم علوم التسيير تخصص علوم التسيير (كلاسيك)، مسيلة: جامعة محمد بوضياف .

- حلمى الفيل. (2018). ***التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss (التنظير والتطبيق والتفسير)*** (الإصدار الطبعة الأولى). الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

- حياة نجار. (2014). **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية).** قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.

- خيرة كتفي. (2015-2016). **دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية (دراسة مقارنة).** قسم علوم التسيير تخصص الحوكمة ومالية المؤسسة، سطيف: جامعة فرحات عباس.

- راتب محمد البلخي، و عدنان عباس حميدان. (2019). ***تقنيات التحليل الإحصائي في الاقتصاد والإدارة باستخدام برنامجي spss وEviews.*** العين: دار الكتاب الجامعي.

- زبير زمولي، و محسن بن سليم. (2022). **دور العقود المستقبلية في التحوط من المخاطر حالة مجموعة سوسيتيه جنرال2006-2020.** *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد1.*

- سارة بركات. (2015). **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية (دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر).** قسم العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

- سليم بن رحمون، و سميحة بوحفص. (2018). **التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية.** *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال جامعة بسكرة، العدد6*، 97-123.

- سمير الخطيب. (2005). ***قياس وإدارة الممخاطر بالبنوك.*** **الاسكندرية:** دار الناشر منشأة المعارف.

- سمير ماجن. (2020-2021). **أثر الحوكمة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية.** قسم العلوم الاقتصادية، سطيف: جامعة فرحات عباس.

- شوقي بورقبة، و هاجر زرارقي. (2015). ***إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية.*** الأردن: الطبعة الاولى.

- صلاح الدين حسن السيسي. (2010). ***الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال- تقييم أداء البنوك و المخاطر المصرفية الإلكترونية.*** القاهرة: دار الكتاب الحديث.

- طارق عبد العال حماد. (2007). ***حوكمة الشركات شركات قطاع العام والخاص ومصارف (المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات)*** (الإصدار الطبعة الثانية). مصر: الدار الجامعية.

- عائشة عتيق. (2016). ***جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية - الجزائر حالة.*** عمان: دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع.

- عبد السلام طبيبل، و يوسف بومدين. (2018). **اتفاقية بازل3 كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية.** *مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 19*، 93-124.

- عقبة خيضر ، زهواني رضا، و رحيمة العيفة. (2018). **دراسة تحليلية لتطبيق مبادئ الحوكمة في سوق عمان للاوراق المالية.** *مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 02*، 197-206.

- عيسى نجيمي، و جهيد بوطالب. (2020). **أثر الثقة التنظيمية في سلوك التشارك المعرفي لدى الموظفين (دراسة تطبيقية).** *مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد03 - العدد 01*، 117-132.

- كمال محمود جبرا. (2015). ***التأمين وإدارة المخاطر.*** (الطبعة الأولى، المحرر) المملكة الأردنية الهاشيمية: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

- ليلى غضبان. (2021). **دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة.** *مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 02*، 339-362.

- محسن أحمد الخضيري. (2005). ***حوكمة الشركات* (الإصدار الطبعى الأولى).** مدينة النصر القاهرة.

- محمد بن ابراهيم التويجري. (2007). ***حوكمة الشركات وأسواق المال العربية.*** جامعة الدول العربية، مصر: دار الكتب المصرفية.

- محمد عبد الحميد عبد الحي. (2014). **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.** قسم علوم الماليةوالمصرفية تخصص العلوم المالية والمصرفية: جامعة حلب.

- محمود مهدي البياتي. (2005). ***تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي spss*** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- مختارية شيخي، محمد معاريف، و بشير زناقي. (2019). **الحوكمة ودورها في ادارة المخاطر المصرفية في البنوك.** *مجلة التكامل الاقتصادي، العدد1*، 30-43.

- مريم كلاش، و نورالدين بهلول. (2020-2021). **دور إدارة المخاطر في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.** *مجلة الاستراتيجية والتنمية جامعة سوق اهراس، العدد03*، 436-452.

- مريم كلاش، و نورالدين بهلول. (2022). **دراسة استطلاعية حول واقع وافاق ادارة المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية.** *مجلة المالية والاسواق، العدد 01* ، 626-642.
- منى دريس. (2015). **دور التكوين في تنمية رأس المال البشري دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن.** قسم علوم التسيير تخصص تسيير الموارد البشرية، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.
- نعيمة خضراوي. (2009). **إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية.** قسم علوم اقتصادية تخصص نقود وتمويل، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- نوري موسى شقيري، ابراهيم نور محمود، وسيم محمد الحداد، و سوزان سمير ذيب. (2012). ***إدارة المخاطر.*** (الطبعة الأولى، المحرر) عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- ياسر عبد الرحمان، و خالد قاشي. (2020). **أثر جودة خدمة التعليم العالي على الرضا الوظيفي للطلبة: دراسة ميدانية لجامعة محمد الصديق بن يحي.** *مجلة الأبحاث اقتصادية والإدارية، 14*(2)، 145-164.
- ياسر عبد الرحمان، و خالد قاشي. (2020). **أثر جودة خدمة التعليم العالي على رضا الطلبة: دراسة ميدانية بجامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل.** *مجلة أحاث إدارية واقتصادية، 14*(01)، 145-164.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- Olagbemi , F. (2011). ***The Effectiveness of Federal Regulations and Corporate Reputation in Mitigating Corporate Accounting Fraud***. Indiana: Xlibris US.
- Alaa A, A., Zaoui, M., & Jumaa, a. (2023**). the impact of financial risk on stock returns in the jordanian commercial banks during the period**. *ijtihad journel on legal and economic studies, numbre 02*, 263-285.
- Das, P. (2019). ***Econometrics in Theory and Practice: Analysis of Cross Section, Time Series and Panel Data with Stata*** *15.1.* Singapore: Springer Nature.

- Mishra, P., Pande, C., Singh, U., Gupta, A., Saha, C., & Keshri, A. (2019). **Descriptive Statistics and Normality Tests for Statistical Data.** ***Annals of Cardiac Anaesthesia****, 22*(1), 67-72.
- talhaoui, f., & azzaoui, k. (2013). **gouvernance et performance bancaire quelles relations? (application au secteur bancaire algerien).** ***les cahiers du cread****, le nombre 1*, 37-61.

الملاحـــق

الملحق رقم (1): الاستبانة في صورتها النهائية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل

استبيان بحث

أخي الكريم.. أختي الكريمة..

تحية طيبة وبعد..

تم تصميم هذه الاستمارة في إطار إعداد مدكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص "إدارة مالية" والموسومة **بعنوان " أثر الحوكمة في إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية جيجل ".** وعليه نرجو منكم الاطلاع عليها والإجابة على جميع فقراتها بكل موضوعية، لأن ذلك سيؤثر على دقة النتائج المتوصل إليها. كما نحيطكم علما بأن هذه البيانات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة: يرجى وضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيك

إعداد:

- خسراني جهان
- هريدة أية

تحت إشراف الأستاذ:

ياسر عبد الرحمان

المحور الأول: المتغيرات الشخصية والوظيفية

1- الجنس:

ذكر ( ) أنثى ( )

2- السن:

أقل من 30 سنة ( ) من 30 إلى أقل من 40 سنة ( )

من 40 إلى أقل من 50 سنة ( ) 50 سنة فما فوق ( )

3- المستوى التعليمي:

ثانوي أو أقل ( ) تقني سامي ( ) جامعي ( ) دراسات عليا ( )

4- الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ( ) من 5 إلى أقل من 10 سنوات ( ) 10 سنوات فما فوق ( )

المحور الثاني: متغيرات الدراسة

أولا: مبادئ الحوكمة

الرقم	العبـــارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	البعد الأول: الإفصاح					
01	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بعمليات البنك					
02	يقوم البنك بالإفصاح عن معاملاته المالية					
03	يعلن مسؤولو البنك عن أخر مستجدات البنك بصفة دورية ومستمرة					
04	يكشف البنك عن أهدافه قبل بداية كل موسم					
05	يتم تسيير وإدارة البنك بطريقة مرضية					
	البعد الثاني: الثقة					
06	يتم معاملة جميع عملاء البنك معاملة عادلة من حيث الحقوق					
07	يتم معاملة جميع موظفي البنك معاملة عادلة من حيث الحقوق					
08	توجد ثقة لدى عملاء البنك بمسؤوليه					
09	العلاقة بين إدارة البنك والعملاء في تحسن					
	البعد الثالث: الشفافية					
10	يعمل مسؤولي البنك على كشف الحد المطلوب من المعلومات أمام العملاء					
11	توجد نسبة من المحاباة والمحسوبية داخل البنك					
12	يمكن الاطلاع على جميع البيانات المالية والإدارية للبنك					
13	يجتمع مجلس إدارة البنك بشكل دوري ومستمر لمناقشة القضايا المتعلقة به					
14	يتم التوظيف في البنك بطرقة شفافة					
	البعد الرابع: المساءلة					
15	يكفل البنك للعملاء حقوقهم عند الحاجة أو التضرر					
16	يقوم البنك بتقييم التقارير الدورية عن النتائج الشهرية أو السنوية للبنك					
17	يوجد تطبيق فعلي وسريع للقرارات الناتجة عن عملية المساءلة					
18	يحرص البنك على استقبال العملاء والرد على مشاكلهم					

ثانيا: إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

الرقم	العبـــارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
19	يوجد فهم واضح لمفهوم إدارة المخاطر عبر كافة إدارات البنك					
20	تم وضع توضيح ووصف دقيق لأهمية المخاطر وإدارة المخاطر في كافة إدارات البنك					
21	يتم تحديد من هو المسؤول عن إدارة المخاطر على مستوى البنك					
22	يحرص البنك على توظيف أفراد مؤهلين بشكل جيد في إدارة المخاطر					
23	من الأهمية بمكان تطبيق كافة الأساليب الملائمة لإدارة المخاطر					
24	من أهداف البنك أن يتوسع في التطبيقات الضرورية في أساليب إدارة المخاطر					
25	تقوم إدارة البنك بمراجعة الأداء بشكل منتظم في إدارة مخاطرها					
26	لدى البنك ردود فعل مستمرة عالية الفعالية على استراتيجيات إدارة المخاطر وأدائها					
27	يتم توثيق إجراءات وعمليات إدارة المخاطر لدى البنك وتوجيه الموظفين حول إدارة المخاطر					
28	تشجع سياسة البنك برامج التدريب في مجال إدارة المخاطر					
29	التطبيقات المستخدمة في إدارة المخاطر تخفض الخسائر المتوقعة					
30	تطبيق البنك لاتفاقية بازل لرأس المال من شأنه أن يحسن من كفاءة إدارة المخاطر					

شكرا على حسن تعاونكم..

الملحق رقم (2): قائمة الأساتذة المحكمين

اسم ولقب الأستاذ	الكلية
بوجميعة عمر	كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قيرة عمر	كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قدام جمال	كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الملحق رقم (3): صدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة

صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعد الافصاح

		الافصاح
يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بعمليات البنك	Corrélation de Pearson	.778**
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	45
يقوم البنك بالإفصاح عن معاملاته المالية	Corrélation de Pearson	.823
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	45
يعلن مسؤولو البنك عن أخر مستجدات البنك بصفة دورية و مستمرة	Corrélation de Pearson	.714**
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	45
يكشف البنك عن أهدافه قبل بداية كل موسم	Corrélation de Pearson	.446
	Sig. (bilatérale)	.002
	N	45
يتم تسيير و إدارة البنك بطريقة مرضية	Corrélation de Pearson	.439
	Sig. (bilatérale)	.003
	N	45
الافصاح	Corrélation de Pearson	1**
	Sig. (bilatérale)	
	N	45

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعد الثقة

		الثقة
يتم معاملة جميع عملاء البنك معاملة عادلة من حيث الحقوق	Corrélation de Pearson	.702
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	45
يتم معاملة جميع موظفي البنك معاملة عادلة من حيث الحقوق	Corrélation de Pearson	.697
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	45
توجد ثقة لدى عملاء البنك بمسؤولية	Corrélation de Pearson	.642
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	45
العلاقة بين إدارة البنك و العملاء في تحسن	Corrélation de Pearson	.427
	Sig. (bilatérale)	.003
	N	45
الثقة	Corrélation de Pearson	1**
	Sig. (bilatérale)	
	N	45

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعد الشفافية

		الشفافية
يعمل مسؤولى البنك على كشف الحد المطلوب من المعلومات أمام العملاء	Corrélation de Pearson	.639**
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	45
توجد نسبة من المحاباة و المحسوبية داخل البنك	Corrélation de Pearson	.527
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	45
يمكن الاطلاع على جميع البيانات المالية و الإدارية للبنك	Corrélation de Pearson	.595
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	45
يجتمع مجلس إدارة البنك بشكل دوري و مستمر لمناقشة القضايا المتعلقة به	Corrélation de Pearson	.723
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	45
يتم التوظيف في البنك بطرق شفافة	Corrélation de Pearson	.209*
	Sig. (bilatérale)	.169
	N	45
الشفافية	Corrélation de Pearson	1**
	Sig. (bilatérale)	
	N	45

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعد المساءلة

		المساءلة
يكفل البنك للعملاء حقوقهم عند الحاجة أو التضرر	Corrélation de Pearson	.741
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	45
يقوم البنك بتقييم التقارير الدورية عن النتائج الشهرية أو السنوية للبنك	Corrélation de Pearson	.647
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	45
يوجد تطبيق فعلي و سريع للقرارات الناتجة عن عملية المساءلة	Corrélation de Pearson	.621*
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	45
يحرص البنك على استقبال العملاء والرد على مشاكلهم	Corrélation de Pearson	.736**
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	45
المساءلة	Corrélation de Pearson	1**
	Sig. (bilatérale)	
	N	45

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الحوكمة والمحور الكلي له					
		الافصاح	الثقة	الشفافية	المساءلة
الافصاح	Corrélation de Pearson	1	.246	.482**	.394**
	Sig. (bilatérale)		.104	.001	.007
	N	45	45	45	45
الثقة	Corrélation de Pearson	.246	1	.241	.337*
	Sig. (bilatérale)	.104		.110	.024
	N	45	45	45	45
الشفافية	Corrélation de Pearson	.482**	.241	1	.409**
	Sig. (bilatérale)	.001	.110		.005
	N	45	45	45	45
المساءلة	Corrélation de Pearson	.394**	.337*	.409**	1
	Sig. (bilatérale)	.007	.024	.005	
	N	45	45	45	45
الحوكمة	Corrélation de Pearson	.822**	.572**	.751**	.694**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.000
	N	45	45	45	45

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

صدق الاتساق الداخلي لعبارات إدارة المخاطر والمحور الكلي له

		تشجع سياسة البنك برامج التدريب في مجال إدارة المخاطر	التطبيقات المستخدمة في إدارة المخاطر تخفض الخسائر المتوقعة	تطبيق البنك لاتفاقية بازل لرأس المال من شأنه أن يحسن من كفاءة إدارة المخاطر	المخاطر
يوجد فهم واضح لمفهوم إدارة المخاطر عبر كافة إدارات البنك	Corrélation de Pearson	.310	.281**	.268**	.663**
	Sig. (bilatérale)	.038	.061	.075	.000
	N	45	45	45	45
تم وضع توضيح ووصف دقيق لأهمية المخاطر و إدارة المخاطر في كافة إدارات البنك	Corrélation de Pearson	.304**	.278	.235**	.699**
	Sig. (bilatérale)	.043	.064	.121	.000
	N	45	45	45	45
يتم تحديد من هو المسؤول عن إدارة المخاطر على مستوى البنك	Corrélation de Pearson	.172**	.363**	.295	.587*
	Sig. (bilatérale)	.260	.014	.049	.000
	N	45	45	45	45
يحرص البنك على توظيف أفراد مؤهلين بشكل جيد في إدارة المخاطر	Corrélation de Pearson	.470**	.559**	.267*	.734
	Sig. (bilatérale)	.001	.000	.076	.000
	N	45	45	45	45
من الأهمية بمكان تطبيق كافة الأساليب الملائمة لإدارة المخاطر	Corrélation de Pearson	.429**	.603**	.357**	.754**
	Sig. (bilatérale)	.003	.000	.016	.000
	N	45	45	45	45
من أهداف البنك أن يتوسع في التطبيقات الضرورية في أساليب إدارة المخاطر	Corrélation de Pearson	.491**	.533**	.458*	.815**
	Sig. (bilatérale)	.001	.000	.002	.000
	N	45	45	45	45

تقوم إدارة البنك بمراجعة الأداء بشكل منتظم في إدارة مخاطرها	Corrélation de Pearson	.409*	.279**	.345**	.718**
	Sig. (bilatérale)	.005	.063	.020	.000
	N	45	45	45	45
لدى البنك ردود فعل مستمرة عالية الفعالية على استراتيجيات إدارة المخاطر و أدائها	Corrélation de Pearson	.520	.268*	.257	.520*
	Sig. (bilatérale)	.000	.075	.089	.000
	N	45	45	45	45
يتم توثيق إجراءات و عمليات إدارة المخاطر لدى البنك و توجيه الموظفين حول إدارة المخاطر	Corrélation de Pearson	.639	.365	.258*	.654*
	Sig. (bilatérale)	.000	.014	.087	.000
	N	45	45	45	45
تشجع سياسة البنك برامج التدريب في مجال إدارة المخاطر	Corrélation de Pearson	1*	.446*	.371	.690**
	Sig. (bilatérale)		.002	.012	.000
	N	45	45	45	45
التطبيقات المستخدمة في إدارة المخاطر تخفض الخسائر المتوقعة	Corrélation de Pearson	.446	1	.429*	.667**
	Sig. (bilatérale)	.002		.003	.000
	N	45	45	45	45
تطبيق البنك لاتفاقية بازل لرأس المال من شأنه أن يحسن من كفاءة إدارة المخاطر	Corrélation de Pearson	.371	.429	1*	.552
	Sig. (bilatérale)	.012	.003		.000
	N	45	45	45	45
المخاطر	Corrélation de Pearson	.690**	.667**	.552**	1**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	
	N	45	45	45	45

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم (4): معامل ألفا كرو نباخ

معامل ثبات محور الحوكمة	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.766	18

معامل ثبات محور إدارة المخاطر المالية	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.884	12

معامل ثبات العام	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.865	30

الملحق رقم (5): التكرارات والنسب المئوية لمحاور البيانات الشخصية والوظيفية

جنس الموظف

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	19	42.2	42.2	42.2
	أنثى	26	57.8	57.8	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

سن الموظف

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	2	4.4	4.4	4.4
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	18	40.0	40.0	44.4
	من 40 سنة إلى 50 سنة	17	37.8	37.8	82.2
	فوق 50 سنة	8	17.8	17.8	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

درجة التعليم للموظف

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي أو أقل	3	6.7	6.7	6.7
	تقني سامي	5	11.1	11.1	17.8
	جامعي	30	66.7	66.7	84.4
	دراسات عليا	7	15.6	15.6	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

خبرة الموظف

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide
Valide	أقل من 5 سنوات	1	2.2	2.2
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	7	15.6	15.6
	فوق 10 سنوات	37	82.2	82.2
	Total	45	100.0	100.0

المحلق رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء العينة حول عبارات الاستبانة

المتوسط الحسابي لعبارات بعد الإفصاح

	N	Minimum	Maximum	Moyenne
يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بعمليات البنك	45	1.00	5.00	2.7111
يقوم البنك بالإفصاح عن معاملاته المالية	45	1.00	5.00	2.8000
يعلن مسؤولو البنك عن أخر مستجدات البنك بصفة دورية و مستمرة	45	2.00	5.00	3.6222
يكشف البنك عن أهدافه قبل بداية كل موسم	45	2.00	5.00	3.6000
يتم تسيير و إدارة البنك بطريقة مرضية	45	1.00	5.00	3.5333
الافصاح	45	2.20	5.00	3.2533
N valide (liste)	45			

الانحراف المعياري لعبارات بعد الإفصاح

	Ecart type
يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بعمليات البنك	1.30771
يقوم البنك بالإفصاح عن معاملاته المالية	1.23583
يعلن مسؤولو البنك عن أخر مستجدات البنك بصفة دورية و مستمرة	.80591
يكشف البنك عن أهدافه قبل بداية كل موسم	.83666
يتم تسيير و إدارة البنك بطريقة مرضية	.81464
الافصاح	.66797

المتوسط الحسابي لعبارات بعد الثقة				
	N	Minimum	Maximum	Moyenne
يتم معاملة جميع عملاء البنك معاملة عادلة من حيث الحقوق	45	1.00	5.00	3.6444
يتم معاملة جميع موظفى البنك معاملة عادلة من حيث الحقوق	45	2.00	5.00	3.1778
توجد ثقة لدى عملاء البنك بمسؤولية	45	2.00	4.00	3.6222
العلاقة بين إدارة البنك و العملاء في تحسن	45	2.00	5.00	3.7111
الثقة	45	2.25	4.50	3.5389

الانحراف المعياري لعبارات بعد الثقة	
	Ecart type
يتم معاملة جميع عملاء البنك معاملة عادلة من حيث الحقوق	.90843
يتم معاملة جميع موظفي البنك معاملة عادلة من حيث الحقوق	.93636
توجد ثقة لدى عملاء البنك بمسؤولية	.64979
العلاقة بين إدارة البنك و العملاء في تحسن	.54864
الثقة	.48546
N valide (liste)	

المتوسط الحسابي لعبارات بعد الشفافية				
	N	Minimum	Maximum	Moyenne
يعمل مسؤولى البنك على كشف الحد المطلوب من المعلومات أمام العملاء	45	1.00	5.00	3.7111
توجد نسبة من المحاباة و المحسوبية داخل البنك	45	1.00	5.00	2.9111
يمكن الاطلاع على جميع البيانات المالية و الإدارية للبنك	45	1.00	5.00	2.5556
يجتمع مجلس إدارة البنك بشكل دوري و مستمر لمناقشة القضايا المتعلقة به	45	1.00	5.00	3.8000
يتم التوظيف في البنك بطرق شفافة	45	1.00	4.00	2.8000
الشفافية	45	2.00	4.00	3.1556
N valide (liste)	45			

الانحراف المعياري لعبارات بعد الشفافية	Ecart type
يعمل مسؤولي البنك على كشف الحد المطلوب من المعلومات أمام العملاء	.78689
توجد نسبة من المحاباة و المحسوبية داخل البنك	.97286
يمكن الاطلاع على جميع البيانات المالية و الإدارية للبنك	.91839
يجتمع مجلس إدارة البنك بشكل دوري و مستمر لمناقشة القضايا المتعلقة به	.89443
يتم التوظيف في البنك بطرق شفافة	.69413
الشفافية	.47076
N valide (liste)	

المتوسط الحسابي لعبارات بعد المساءلة

	N	Minimum	Maximum	Moyenne
يكفل البنك للعملاء حقوقهم عند الحاجة أو التضرر	45	2.00	5.00	3.7333
يقوم البنك بتقييم التقارير الدورية عن النتائج الشهرية أو السنوية للبنك	45	2.00	5.00	3.9333
يوجد تطبيق فعلي و سريع للقرارات الناتجة عن عملية المساءلة	45	2.00	5.00	3.6667
يحرص البنك على استقبال العملاء والرد على مشاكلهم	45	2.00	5.00	3.9778
المساءلة	45	2.50	5.00	3.8278
N valide (liste)	45			

الانحراف المعياري لعبارات بعد المساءلة

	Ecart type
يكفل البنك للعملاء حقوقهم عند الحاجة أو التضرر	.75076
يقوم البنك بتقييم التقارير الدورية عن النتائج الشهرية أو السنوية للبنك	.75076
يوجد تطبيق فعلي و سريع للقرارات الناتجة عن عملية المساءلة	.63960
يحرص البنك على استقبال العملاء والرد على مشاكلهم	.58344
المساءلة	.46717
N valide (liste)	

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي لمحور الحوكمة

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الافصاح	45	2.20	5.00	3.2533	.66797
الثقة	45	2.25	4.50	3.5389	.48546
الشفافية	45	2.00	4.00	3.1556	.47076
المساءلة	45	2.50	5.00	3.8278	.46717
الحوكمة	45	2.61	4.11	3.4173	.38447

المتوسطات الحسابية لعبارات محور إدارة المخاطر المالية				
	N	Minimum	Maximum	Moyenne
يوجد فهم واضح لمفهوم إدارة المخاطر عبر كافة إدارات البنك	45	1.00	5.00	3.4667
تم وضع توضيح ووصف دقيق لأهمية المخاطر و إدارة المخاطر في كافة إدارات البنك	45	2.00	5.00	3.5778
يتم تحديد من هو المسؤول عن إدارة المخاطر على مستوى البنك	45	2.00	5.00	3.6667
يحرص البنك على توظيف أفراد مؤهلين بشكل جيد في إدارة المخاطر	45	2.00	5.00	3.6444
من الأهمية بمكان تطبيق كافة الأساليب الملائمة لإدارة المخاطر	45	2.00	5.00	3.8444
من أهداف البنك أن يتوسع في التطبيقات الضرورية في أساليب إدارة المخاطر	45	2.00	5.00	3.8222
تقوم إدارة البنك بمراجعة الأداء بشكل منتظم في إدارة مخاطرها	45	2.00	5.00	3.6667
لدى البنك ردود فعل مستمرة عالية الفعالية على استراتيجيات إدارة المخاطر و أدائها	45	2.00	5.00	3.5556
يتم توثيق إجراءات و عمليات إدارة المخاطر لدى البنك و توجيه الموظفين حول إدارة المخاطر	45	2.00	5.00	3.6667
تشجع سياسة البنك برامج التدريب في مجال إدارة المخاطر	45	2.00	5.00	3.6222
التطبيقات المستخدمة في إدارة المخاطر تخفض الخسائر المتوقعة	45	2.00	5.00	3.7778
تطبيق البنك لاتفاقية بازل لرأس المال من شأنه أن يحسن من كفاءة إدارة المخاطر	45	2.00	5.00	3.4667
المخاطر	45	2.00	4.42	3.6481

الانحرافات المعيارية لعبارات محور إدارة المخاطر	
	Ecart type
يوجد فهم واضح لمفهوم إدارة المخاطر عبر كافة إدارات البنك	.84208
تم وضع توضيح ووصف دقيق لأهمية المخاطر و إدارة المخاطر في كافة إدارات البنك	.75344
يتم تحديد من هو المسؤول عن إدارة المخاطر على مستوى البنك	.73855
يحرص البنك على توظيف أفراد مؤهلين بشكل جيد في إدارة المخاطر	.74332
من الأهمية بمكان تطبيق كافة الأساليب الملائمة لإدارة المخاطر	.63802
من أهداف البنك أن يتوسع في التطبيقات الضرورية في أساليب إدارة المخاطر	.53466
تقوم إدارة البنك بمراجعة الأداء بشكل منتظم في إدارة مخاطرها	.73855
لدى البنك ردود فعل مستمرة عالية الفعالية على استراتيجيات إدارة المخاطر و أدائها	.75545
يتم توثيق إجراءات و عمليات إدارة المخاطر لدى البنك و توجيه الموظفين حول إدارة المخاطر	.56408
تشجع سياسة البنك برامج التدريب في مجال إدارة المخاطر	.77720
التطبيقات المستخدمة في إدارة المخاطر تخفض الخسائر المتوقعة	.73512
تطبيق البنك لاتفاقية بازل لرأس المال من شأنه أن يحسن من كفاءة إدارة المخاطر	.62523
المخاطر	.47036
N valide (liste)	

الملحق رقم (7): اختبار طبيعة التوزيع متغيرات الدراسة

معاملي الالتواء والتفلطح (الحوكمة وإدارة المخاطر المالية)					
	N	الالتواء Asymétrie		التفلطح Kurtosis	
	Statistiques	Statistiques	Erreur standard	Statistiques	Erreur standard
الافصاح	45	.733	.354	.308	.695
الثقة	45	-.736	.354	.734	.695
الشفافية	45	-.607	.354	.316	.695
المساءلة	45	-.455	.354	1.389	.695
الحوكمة	45	-.529	.354	-.123	.695
المخاطر	45	-1.436	.354	2.785	.695
N valide (liste)	45				

الملحق رقم (8): اختبار التعددية الخطية لمتغيرات الدراسة

معامل تضخم التباين والتباين المسموح			
Modèle		Statistiques de colinéarité	
		Tolérance	VIF
1	الافصاح	.715	1.399
	الثقة	.866	1.155
	الشفافية	.707	1.415
	المساءلة	.736	1.358

الملحق رقم (9): اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.581[a]	.338	.272	.40135

a. Prédicteurs : (Constante), المساءلة, الثقة, الافصاح, الشفافية

ANOVA[a]					
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F
1	Régression	3.291	4	.823	5.108
	de Student	6.443	40	.161	
	Total	9.735	44		

ANOVA[a]		
Modèle		Sig.
1	Régression	.002
	de Student	
	Total	

Coefficients[a]					
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t
		B	Erreur standard	Bêta	
1	(Constante)	1.101	.608		1.811
	الافصاح	.032	.107	.046	.302
	الثقة	.096	.134	.099	.718
	الشفافية	.084	.153	.084	.547
	المساءلة	.480	.151	.477	3.182

Coefficients[a]		
Modèle		Sig.
1	(Constante)	.078
	الافصاح	.765
	الثقة	.477
	الشفافية	.588
	المساءلة	.003